

منظومة التكافل الاجتماعي ومثلث النمو والفقير والتوزيع
في الاقتصاد العربي

سليمان القدسي

منظومة التكافل الاجتماعي ومثلث النمو والفقير والتوزيع في الاقتصاد العربي

سليمان القدسي*

ملخص

تهدف هذه الدراسة الى استجلاء كنه العلاقة في ما بين النمو والتوزيع والفقير في الاقتصاد العربي، وإلى تحديد نمط توزيع معونات منظومة التكافل الاجتماعي على فئات المجتمع، وعلاقته بمتغيرات الفقر والبطالة وسلم الدخل. وتستخدم إطاراً تحليلياً ومؤسسياً يستند على معلومات وبيانات كلية **Aggregate** وأخرى ذات طابع جزئي **Micro**. وباستخدام هذا الإطار، تستنبط الدراسة اتجاه العلاقة بين النمو والتوزيع من ناحية وبين البطالة والفقير من ناحية أخرى. وتخلص الدراسة الى أن ارتفاع مستوى الدخل في الاقتصاد العربي إقترن بتحسين درجة عدالة توزيعه، كما أن الفقر والبطالة مترابطان تحليلياً وواقعياً، ويقع ضحيتهما من قل حظه من التعليم، وانخفض أجره وتوطن في أرياف الوطن العربي، الأمر الذي يوجب تفعيل منظومة التكافل الاجتماعي بشقيها الرسمي والأهلي، من أجل مكافحة هاتين الظاهرتين. كما تخلص الدراسة الى أن شبكات التكافل الأهلية أكثر كفاءة من تلك الرسمية منها في توصيل المعونات الى مستحقيها، الأمر الذي يوجب العناية بالشبكات الأهلية، على نحو يدعم التكافلات في مختلف دوائر البناء الاجتماعي وتكويناته، بدءاً من الأسرة والعائلة الممتدة، وصولاً الى الكيان العام للأمة، بما يخدم أهداف مكافحة الفقر وتحقيق النمو العادل.

Modalities of Social Safety Nets and the Triangle of Growth, Poverty and Distribution in the Arab Economy

Sulayman Al-Qudsi

Abstract

This paper has two broad objectives. The first is to unravel the relationship between growth and distribution in the Arab Economy on the one hand and to study the unemployment-poverty nexus on the other. The second is to investigate the distributive efficiency of private and social safety nets and their ability to target the poor. Utilizing macro-micro framework and databases, the paper applies a panel data model to explore the relationship between income levels, growth and distribution. At the micro level it deploys continuous and biprobit models and explores the joint determinants of poverty and unemployment. Salient findings are as follows. First, the Arab Economy refutes the Kuznet's hypothesis regarding the U-shaped income distribution

relationship. Second, unemployment and poverty are jointly determined and are influenced by aggregate and micro-level variables. Third, private social safety nets are more effective than public safety nets in targeting the needy. The findings call for the implementation of policies that ensure the efficacy of private and public safety nets as instruments of poverty eradication and of achieving a more equitable income distribution.

* مستشار اقتصادي – وزارة المالية والاقتصاد الوطني، المملكة العربية السعودية.

مقدمة

تركز هذه الدراسة على منظومة التكافل الاجتماعي في الاقتصاد العربي، وتمحصر علاقة شبكات التكافل بمثلث النمو والفقير والتوزيع فيه. والتكافل، لغة، هو القيام على الأمر بالاعالة والإنفاق، فيقال "كفل زيد عمرا" أي ضمن المال له. والكفالة وجمعها الكفالات هي الضمانة والضمانات والكفيل هو الكافل والضامن⁽¹⁾. وفي هذا السياق فان المراد بمنظومة التكافل الاجتماعي مجموع أنظمة وشبكات الضمان المالي والعيني الرسمية والأهلية التي تتواجد في المجتمع، عرفا و/أو قانونا، والتي توفر لأفراده وذويهم موارد مالية و/أو عينية تحول إليهم لدفع الضرر عنهم وتمكنهم من التصدي لاحتمالات العسر المادي في أوقات الشدة الاقتصادية وتراجع مستويات المعيشة. وتساعد منظومة الشبكات هذه أفراد المجتمع وأسرهم على اجتياز حالة العسر وضيق الأرزاق التي تحل بهم بسبب الانقطاع عن العمل، أو عند عجز أو وفاة المكتسب أو معيل الأسرة، أو بسبب تغيير الوضع الاجتماعي للفرد كما في حالات الطلاق أو التيتيم أو الترميل، أو عند وصول الفرد إلى نهاية عمره الانتاجي وبداية مرحلة التقاعد، وكذلك الأزمات الطارئة التي تحل بالأمم نتيجة حرب أو مجاعة أو حصار اقتصادي أو دورات اقتصادية وخلافه.

وتقوم برامج أو شبكات التكافل الاجتماعي بوظيفتين أساسيتين: الأولى، وظيفة توزيعية Redistributive وبمقتضاها تحول تلك البرامج والشبكات موارد من القادرين على الإنفاق إلى العاجزين عنه، وذلك بغية دفع الفاقة عن فئات المجتمع المعرضة لتردي مستويات معيشتها وتحرير المجتمع من الفقر. أما الوظيفة الثانية، فهي تحقيق الكفاءة الاقتصادية Efficiency، وذلك بتمكين الفقراء والمحتاجين في المجتمع من إدارة المخاطرة Risk Management، بشكل يحفظ قيمة ممتلكاتهم وأصولهم العينية ويحميهم من الانزلاق في مسلكيات غير أخلاقية.

أما اضلاع "المثلث" الذي نحن بصدد دراسته وهي النمو والتوزيع والفقير، فقد تنامي الحديث عنها في الأدب الاقتصادي مؤخرا، حتى غدت محورا أساسيا في برامج وعمليات منظمات دولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة العمل الدولية⁽²⁾ ولجان الأمم المتحدة، ناهيك عن إهتمام الدراسات الأكاديمية والبرامج الجامعية بها⁽³⁾. وقد تركز الاهتمام على معرفة العلاقة السببية في ما بين اضلاع المثلث. فهل سوء التوزيع ضرورة تستوجبها متطلبات النمو الاقتصادي كما قرر آرثر لويس منذ ما يقرب من خمسين عاما بأن "حصان النمو وحصان التوزيع يجريان في اتجاهين مختلفين"؟ ومن ثم فهل على الأمم تقبل سوء التوزيع خلال حقبة من الزمن يتسنى لها خلالها تحقيق نمو اقتصادي يمكنها من تسليق ما اصطلح على تسميته منحني كوزنت Kuznets' Curve، وحتى تصل إلى قمته، وعند ذلك

(1) المنجد في اللغة والأعلام، دار الشروق- بيروت 1986.

(2) انظر على سبيل المثال

World Bank 2000, World Development Report 2000/2001: Attacking Poverty. Washington DC.

(3) عبد الرزاق الفارس 2001، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان.
Brigsten, A. & J. Levin 2001 "Growth, Income Distribution & Poverty: A review" WIDER Development Conference on Growth & Poverty. Helsinki, May 25-26.
Ali A. Ali & Ibrahim ElBadawi, 1999 "Inequality & The Dynamics of Poverty & Growth". Center for International Development, Harvard University.

فقط، تلتقت إلى موضوع توزيع ثمار النمو وتحقيق عدالة توزيعه ؟ أم أن عدالة التوزيع هي شرط لا مناص منه للنمو الاقتصادي، لأن سوء التوزيع يهشم قوى إقتصادية وطنية ويهدر الامكانيات في صراعات طبقية مادية بين فئات المجتمع، تضعف الحوافز وتثبط إمكانات النمو **Growth Potential**، كما أفصحت عنه دراسات ميدانية في السنوات الأخيرة (4)؟ ثم هناك الضلع الثالث، وهو ضلع الفقر: فهل هو نتاج سوء التوزيع، أم هو نتاج ضعف (أو غياب) النمو الاقتصادي؟ وهل يؤثر الفقر بدوره على القدرة على الانتاج ومن ثم على النمو فالتوزيع ؟ وهل النمو وحده كفيل بالقضاء على الفقر؟

هذه أسئلة متشابكة مشتجرة لا ندعي أننا يمكن أن نقدم برهانا قاطعا على العلاقات السببية في ما بينها، ولكننا نعكف على محاولة لتحليل العلاقة في ما بينها في الاقتصاد العربي، مكتفين بالتذكير أن تجارب التنمية المعاصرة تبين أن الدول التي رعت حقوق المستضعفين وأحسنن توزيع دخلها كدول شرق آسيا، حققت معدلات نمو أعلى من دول لم تعط المستضعفين حق رعايتهم، فساء توزيع الدخل والثروات فيها منذ البداية، وتبعاً لذلك فقد سجلت معدلات نمو متواضعة خلال العقود الأربعة الماضية، كما هو الحال في بلدان أمريكا اللاتينية.

تهدف الدراسة الحالية إلى استجلاء كنه العلاقة في ما بين النمو والتوزيع والفقر في الاقتصاد العربي، وإلى تحديد نمط توزيع معونات التكافل الاجتماعي على فئات المجتمع وعلاقته بمتغيرات الفقر والبطالة والأجر وتوزيع الدخل. فبعد إعطاء توصيف كمّي عام لنمط النمو والتوزيع في الاقتصاد العربي باستخدام بيانات إجمالية **Aggregate** عن النمو والتوزيع، تنتقل الدراسة إلى تحليل محددات الفقر والبطالة في الاقتصاد العربي في إطار قياسي، وذلك بتطبيق النظام الثنائي للاحتتمالات على بيانات جزئية لكل من اليمن والأردن. وبموجبه نقوم بتحليل علاقة البطالة بالفقر، جنباً إلى جنب مع متغير التوزيع، متمثلاً في موقع الأسرة على سلم الدخل ومستويات أجور أفراد الأسرة واحتمال بطالتهم وخصائصهم الديمغرافية والتعليمية والتوطن الجغرافي بين ريف وحضر. ثم تنتقل بعد ذلك إلى دراسة نمط توزيع معونات التكافل الاجتماعي المالية والعينية والعوامل المؤثرة على تباين أنصبة الأسرة العربية منها. وتنتهي بمراجعة مقتضبه لأنظمة التقاعد في الاقتصاد العربي ونمط توزيع المعاشات التقاعدية فيه .

تحاول الدراسة سبر غور الكفاءة التوزيعية لشبكات التكافل في الاقتصاد العربي الرسمية والأهلية. وتقدم أمثلة على برامج التحويلات غير الرسمية أو الأهلية الخاصة والتحويلات الرسمية الحكومية. ففي حالة التحويلات الخاصة تتحصى كمثال عليها تحويلات الزكاة والتحويلات الفردية الأخرى كالصدقات. أما في حالة التحويلات المالية الحكومية فندرس كمثال عليها كفاءة صندوق الرعاية الاجتماعية في اليمن، وبرامج التحويلات الحكومية الغذائية العينية في كل من مصر والأردن واليمن، وبرامج دعم المحروقات في كل من الكويت واليمن. وفي سياق هذا التحليل نحاول الاجابة على تساولين: الأول، أي البرامج أكثر كفاءة في توصيل التحويلات إلى مستحقيها: البرامج الخاصة أم البرامج الرسمية الحكومية؟ أما السؤال الثاني فهو، أي صور الدعم (العيني أم المالي) أكثر فاعلية في الوصول إلى الفقراء في الاقتصاد العربي؟

(4) Ravallion, M. 1995 (Growth & Poverty: Evidence from Developing Countries in the 1980), Economic Letters 48:411-17. See also Alesina, A. & D. Rodrick, 1994 "Distributive Policies & Economic Growth", Quarterly Journal of Economics, Vol 109 (2).

تقع الدراسة في ستة أجزاء شاملة جزء المقدمة. إذ يتناول الجزء الثاني توصيفا سريعا لأدوات منظومة التكافل وقاعدة البيانات والمنهجية. وفي الجزء الثالث تتم دراسة نمط النمو وتوزيع الدخل ومعدلات الفقر في الاقتصاد العربي، كما يتم استخدام الأسلوب الاحصائي لمعرفة تأثير الدخل ونموه على عدالة توزيعه. ويقدم الجزء الرابع نموذجا قياسيانيا لمعادلتى البطالة والفقر، مع التركيز على دور مستوى الأجور والخصائص الديمغرافية والتعليمية كمؤثرات على العلاقة المشتركة في ما بين البطالة والفقر، وذلك من واقع بيانات كل من الأردن واليمن. أما الجزء الخامس، فيدرس كفاءة شبكات التكافل الاجتماعي، مركزا على كفاءة التحويلات المالية والعينية والكفاءة التوزيعية لبرامج التأمينات الاجتماعية العربية. في حين يحتوي الجزء الأخير على خلاصة الدراسة واستنتاجاتها.

أدوات منظومة التكافل

تتعدد أدوات منظومة التكافل الاجتماعي في الاقتصاد العربي، ويمكن تقسيمها إلى أدوات أو شبكات غير رسمية وأدوات أو شبكات رسمية. أما الشبكات غير الرسمية فيستمد معظمها من أصل شرعي أو جبهته الشريعة الاسلامية السمحاء، كالزكاة والصدقات والأوقاف والأضاحي وبر الوالدين والوفاء بحقوق المستضعفين. وشبكات التكافل الاجتماعي غير الرسمي في الاقتصاد العربي هي ذات طبيعة طوعية نابعة من التراث السائد والدين، وتصدر عن إحساس الفرد بالمسئولية التضامنية تجاه أفراد أسرته وجيرانه ومجتمعه. فالزكاة مثلا هي ركن من أركان الدين الإسلامي، وهي حق الفقراء في أموال الأغنياء، وهي لا تعطى إلا للعاجزين عن الكسب، فلا تعطى للقوي القادر على العمل، ومصاريها محددة ومختلفة عن مصارف الموارد المالية الأخرى. والدولة هي التي تتولى تحصيل الزكاة لا سيما في الأموال الظاهرة كالسوائم والزروع والثمار. أما الأموال الباطنة كالنقود، فالأفراد أحرار في طريقة دفعها، إن شاءوا أذوها بأنفسهم، وإن شاءوا دفعوها إلى الدول⁽⁵⁾. وفي غالب الاحيان، فإن شبكات التكافل غير الرسمية تعمل بتصريح من الجهات الرسمية المختصة، وفق لوائح وتشريعات منظمة لها، كصناديق ولجان الزكاة مثلا .

وكذلك الحال بالنسبة إلى صور التكافل غير الرسمية الأخرى، كالصدقات والوفاء بحقوق المستضعفين والاحسان وبر الوالدين وكفالة أعضاء الأسرة الواحدة بعضهم بعضا، وكذلك الحال بالنسبة لدور التكافل الاجتماعي لدى الأصدقاء والجيران. وعليه فإن إحدى السمات الهامة في الاقتصادات العربية أن نوي القربى فيها بشكل خاص، وأن الناس فيها بشكل عام متضامنون متكافلون يشد بعضهم أزر بعض، ويحمل قوئهم ضعيفهم، ويكفل عنهم فقيرهم وينهض قادرهم بعاجزهم. وقوله عزّ من قائل "وقضي ربك الا تعبدوا الا اياه وبالوالدين احسانا" إستوجب الصدوق للأمر الالهي بالاحسان الى الوالدين ورعايتهما وكفالتهم سيما عند الكبر. وكذلك وجوب النفقة للأقارب لقوله صلى الله عليه وسلم: "يد المعطي العليا وأبدأ بمن تعول: أمك وأباك وأختك وأخاك ثم أدناك أدناك".

أما البرامج والشبكات الرسمية فهي التي تقوم بها الدولة، ومثالها برامج مساعدة المحتاجين من الأفراد والأسر ورعايتهم ضد الحاجة والعوز وتوفير الحياة والعيش الكريمة لهذه الفئات في المجتمع، وبرامج الدعم الغذائي ودعم المحروقات والكهرباء والغاز، وبرامج التقاعد

⁽⁵⁾ القرضاوي، يوسف 1995، مشكلة الفقر وكيف عالجها الاسلام، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة السادسة 1415 هجري، 1995 ميلادي.

والضمان الاجتماعي. فالموارد المتأتية من الزكاة ومن الضرائب وبعض مصادر الإيرادات الأخرى للدولة توجه، في ما توجه إليه، إلى تغطية الحاجيات الأساسية للعجزة والمسنين والأرامل واليتامى، من خلال عمليات هادفة تشرف عليها الدولة. هذا بالإضافة إلى أنظمة الحماية الاجتماعية التي تستهدف شرائح محددة من السكان (البطالة المؤقتة، التكوين المهني، التمهن، ورعاية المعوقين) (6).

ولا شك أن هذه البرامج والشبكات، الرسمية منها وغير الرسمية، تؤثر على متغيرات الفقر والتوزيع بل والنماء الاقتصادي أيضا. فهي تقوم بعملية نقل وحدات من دخول الأغنياء إلى الفقراء، ومن ثم فهي تحارب الفقر وتحسن توزيع الدخل والثروات، كي لا يتم احتكار الثروة من طرف أقلية من الناس ولأن "الغنى مظنة الطغيان" (7). ولما كان الميل الحدي للاستهلاك عند الفقراء أكبر منه عند الأغنياء، ولما كان الفقراء يستهلكون سلعا ذات منشأ محلي عربي في الغالب الأعم، فإن من شأن إعادة التوزيع هذه أن تنشط الاستهلاك، وأن يزيد الطلب الفعال سيما على المنتجات الوطنية العربية، فيزداد الانتاج ومن ثم تخلق فرص عمل جديدة تبعا لذلك (8).

قاعدة البيانات والمنهجية

تعتمد هذه الدراسة على مصدرين من المصادر المعلوماتية. المصدر الأول، هو بيانات المنظمات والهيئات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والاقليمية كصندوق النقد العربي والأمانة العامة لجامعة الدول العربية والبيانات الرسمية للدول العربية. وهذه البيانات هي بيانات تجميعية Macro في الأساس. أما المصدر الثاني، فهو أجهزة الاحصاء في البلدان العربية. وتستخدم الدراسة على وجه التحديد بيانات جزئية Micro خاصة بكل من اليمن والأردن، من أجل تحليل "مجتمع الفقراء" ودراسة كفاءة شبكات التكافل الاجتماعي في الاقتصاد العربي. وبالإضافة إلى هذين المصدرين اعتمدت الدراسة على نتائج دراسات ميدانية أجريت في بعض البلدان العربية كمصر لا سيما في الجزء الخاص بالتحويلات العينية. أما المنهجية المستخدمة فهي كالتالي:

أولا: استخدام أسلوب الانحدار التوثيقي Robust Regression وأسلوب دمج السلاسل الزمنية مع بيانات القطاع المستعرض من أجل استجلاء كنه العلاقة في ما بين النمو والتوزيع في الاقتصاد العربي بالقدر الذي تسمح به البيانات الكلية Macro المتوفرة.

ثانيا: استخدام نموذج الاحتمالات الثنائي Bi-Probit Model، من أجل تحديد تأثير العوامل الاقتصادية والديمغرافية وغيرها على متغيرين مترابطين هما (1) البطالة و (2) الفقر. وقد تم تطبيق هذا النموذج على بيانات كل من الأردن عام 1987 واليمن عام 1998.

ثالثا: تطبيق نموذج أحادي الاحتمال Single Probit على البيانات الخام للأردن واليمن، من أجل تحديد العوامل المؤثرة على حجم معونات التكافل الاجتماعي والتحويلات المالية، واستنباط درجة كفاءة شبكات التكافل الاجتماعي العربي.

(6) براهمي، عبد الحميد 1997. العدالة الاجتماعية والتنمية في الاقتصاد الإسلامي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان.

(7) المصري، رفيع يونس 2002، بحوث في الاقتصاد الإسلامي، دار المكثي، دمشق - سوريا.

(8) الرماني، زيد بن محمد 2000، كيف عالج الإسلام البطالة، دار الصمعي للنشر والتوزيع- الرياض (1421 هجري).

وأخيرا قامت الدراسة باستشفاف الكفاءة التوزيعية، وذلك بتحليل بيانات عشير الدخل Income Decile وتباين حصة كل عشير من المعونات، تبعا لفئات الدخل والخصائص الديمغرافية والاجتماعية للأسر، مع التركيز على بيانات مسح الفقر في اليمن لعام 1999م .

ملامح النمو والتوزيع العربي

لعل من نافلة القول أن نذكر بأن بلدان الوطن العربي تتفاوت في مستويات معيشتها، كما تتفاوت في معدلات الانفاق الاجتماعي ومؤسسات وشبكات التكافل الاجتماعي. ولسنا بصدد تحديد مسببات هذا التفاوت، وإنما يتركز اهتمامنا هنا على توصيف عام لانماط النمو والتوزيع والفقر العربية. ولهذا الأمر صلة بموضوع الدراسة، ذلك أن البحوث الميدانية أظهرت أن ثمة علاقة وثيقة في ما بين درجة العدالة في توزيع الدخل وبين معدلات النمو من جهة وفي ما بين معدلات النمو ومستويات الفقر من جهة أخرى . فسوء توزيع الدخل يثبط معدلات النمو كما يؤثر سلبا على مستويات الفقر، الأمر الذي يستوجب بالتالي تواجد مؤسسات وشبكات تكافلية فاعلة عبر وداخل أقطار الوطن العربي، كيما يقيض لها رفع الفاقة عن ضاق عليه رزقه، ومساندة الفئات المعسرة من السكان . والعلاقة السببية في الاتجاه المعاكس قائمة أيضا، فانتشار الفقر يحرم المجتمع من جهود قطاعات عريضة مهمشة غير قادرة على المساهمة في التنمية والتطوير . ولهذا نعكف هنا على تحديد ملامح مستويات الدخل الفردي في الدول العربية ودرجة عدالة توزيعه وذلك باستخدام مؤشر جيني Gini Coefficient لعدالة التوزيع.

وباستقراء إحصاءات صندوق النقد العربي عن تطور متوسط الدخل الفردي في نحو من عشرين بلدا عربيا خلال الفترة الزمنية 1979 – 1999 يمكن استخلاص⁽⁹⁾ ما يلي :

أولا: إتجاه متوسط الدخل الفردي الكلي في كافة دول الاقتصاد العربي الى الزيادة بشكل طفيف وبالأسعار الجارية خلال العشرين عاما 1979-1999، الأمر الذي يوجب قدرا غير قليل من التحليل في مصادر وكنه ودلالة مثل هذا الاتجاه العام. وتستقيم هذه الملاحظة الميدانية مع ما أظهرته دراسات دولية من أن "منطقة الشرق الأوسط" وجلها بلدان عربية قد سجلت معدلات نمو متدنية خلال العقود المنصرمة، بالقياس إلى كافة مناطق العالم، اللهم باستثناء البلدان الافريقية الأكثر فقرا.

ولا شك أن انخفاض معدلات نمو الدخل التي تحققت في الاقتصاد العربي إبان العشرين عاما الماضية، لها تأثير على الملاءة المالية لشبكات التكافل الرسمية والأهلية يتعلق بقدرتها على القيام بواجبها التكافلي. إذ يستفاد من دراسات البنك الدولي أن معامل مرونة نمو الدخل بالقياس إلى مستويات الفقر (المرونة الدخلية للفقر Poverty Elasticity w.r.t. Growth) تتراوح بين (-2.51) في الأردن و(-6.2) في المغرب. ومن ثم فإن تقاعس معدلات النمو الدخلية إنما يترجم في انخفاض حصيلة الموارد التكافلية، الأمر الذي يحجم قدرتها على إغاثة الفقراء في الاقتصاد العربي⁽¹⁰⁾³.

(9) صندوق النقد العربي، الحسابات القومية للدول العربية (1979-1989، 1989-1999) – أبو ظبي، الامارات العربي المتحدة.

(10) Eeghen, W. & Soman, K. 1998, Government Programs for Poverty Reduction & their Effectiveness in Shafik, Nemat (ed), Prospects for Middle Eastern & North African Economies: From Boom to Bust and Back ? London: Macmillan Press; New York: St. Martin's Press, 1998.

وتنهض حالة كل من الجزائر والمغرب واليمن والأردن شاهدا على أهمية النمو (أو غياب النمو) في التأثير على معدلات الفقر وتغيرها عبر الزمن. إذ تظهر تحاليل بلقاسم (2001) أن التزايد المضطرد في نسبة الفقر في الجزائر خلال العقود الثلاثة الماضية إلى أن وصلت 23 بالمائة عام 1995 مرده في الأساس إلى هدر إمكانية النمو الاقتصادي وليس إلى سوء توزيع الدخل⁽¹¹⁾. كما أن تحليل الفقر إلى عوامل Poverty Decomposition في حالة المغرب، أظهر أن الانخفاض الذي تحقق في معدل الفقر خلال الفترة 1970-1985 من 42% - 30% قد نجم عن معدل نمو جيد حققه الاقتصاد المغربي، متزامنا مع تحسن في توزيع الدخل خلال الفترة ذاتها، بحيث أن تأثير النمو في تخفيض معدل الفقر كان في حدود 48% في حين أن 52% من انخفاض معدل الفقر يعود إلى تحسن توزيع الدخل⁽¹²⁾. أما في اليمن فقد نجم عن تراجع معدل نمو الدخل الفردي بنسبة نصف من الواحد بالمائة سنويا خلال عقد التسعينات أن ازداد معدل الفقر بين السكان في الحضر والريف على السواء. ففي مطلع التسعينات قدر معدل الفقر في كافة أرجاء اليمن بحدود 20%، ما لبثت أن ازداد في أواخر التسعينات إلى 30%. وخلال الفترة ذاتها فقد تردي توزيع الدخل في اليمن وفقا لمؤشر جيني Gini من حوالي 39% إلى 43%⁽¹³⁾. ويرجع انحسار معدل نمو دخل الفرد إلى عدة مسببات أهمها، عودة العمالة اليمنية في الخليج إبان حرب الخليج الثانية وازدياد حدة البطالة واشتعال الحرب الأهلية وانحسار المساعدات الدولية. أما في الأردن، فقد ارتفعت نسبة السكان الذين هم تحت خط الفقر العام أقل من 2% عام 1986 لتصبح (19.8%) في عام 1991. ويعزى نحو 70% من هذا التدهور إلى غياب النمو الاقتصادي و(30%) إلى تردي توزيع الدخل، في حين أن الفترة السابقة 1980-1986 شهدت إنخفاض معدل الفقر بنسبة (23%) يعود (48%) منه إلى النمو الاقتصادي و (52%) إلى تحسن في توزيع الدخل⁽¹⁴⁾.

ثانيا: أن هناك اتجاها نحو انخفاض الفروقات الداخلية Income Differentials في ما بين الدول العربية وبعضها البعض، وهذا الاتجاه نحو الالتقاء Convergence لا يعكس المفهوم الشائع في الأدبيات الاقتصادية والذي بمقتضاه تستطيع البلدان الأقل دخلا تحقيق معدلات نمو مرتفعة، بالقياس إلى البلدان الأكثر دخلا، الأمر الذي ينبثق عنه انخفاض الفجوة الداخلية في ما بين المجموعتين عبر الزمن. ولكن هذا لم يحدث البتة، بل أن ما حدث هو أن البلدان العربية ذات الدخل المرتفع، وجلها بلدان نفطية، قد حققت معدلات نمو منخفضة بفعل انهيار أسعار البترول، سيما في حقبة الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، الأمر الذي أدى إلى انخفاض متوسطات دخولها، واقتربها من متوسطات الدخل في البلدان غير النفطية. وتستقيم هذه الملاحظة مع ما أظهرته دراسات ميدانية حديثة من أن مستوى التعليم في البلدان العربية ظل دون المستويات المتحققة دوليا، ذلك على الرغم من الاستثمار الضخم في التعليم العام والتعليم الجامعي العربي. وقد أظهرت الأدبيات الحديثة الدور الرائد الذي يلعبه التعليم في النمو الاقتصادي وفي دفع الفاقة عن الفئات الدنيا من السكان.

ثالثا: أنه تبعا لاتجاه فروقات الدخل الفردية نحو الانكماش، فقد أظهر مؤشر جيني Gini عدالة توزيع الدخل عبر البلدان العربية أن هناك اتجاها نحو زيادة عدالة توزيع الدخل في ما بين أقطار الوطن العربي Across Arab Countries. وباستخدام قاعدة بيانات صندوق

(11) Belkasem L. 2001, "Poverty Dynamics in Algeria" Arab Planning Institute-Kuwait.

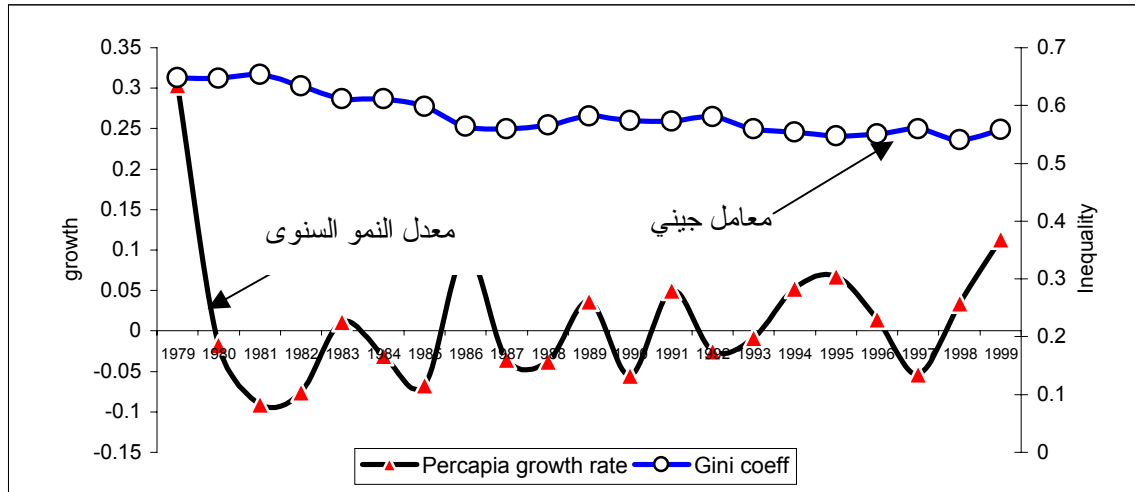
(12) Morrison, C. 1991 Adjustment & Equity in Morocco. OECD-Paris.

(13) Al-Qudsi, S. « The Dynamics of Poverty and Inequality in Yemen » Unpublished memo.

(14) Mansur, A. 1996 "Social Aspects of The Adjustment Program: Strengthening The Social Safety Net" in Maciejewski, E. and Mansur, A. Jordan: Strategy for Adjustment and Growth, IMF Occasional Paper (136).

النقد العربي والأمانة العامة لجامعة الدول العربية [وآخرون] احتسبت قيمة مؤشر جيني لعدالة التوزيع في ما بين الدول العربية، فوجد أن قيمة المؤشر إنخفضت من حوالي 64.8% في عام 1979 إلى حوالي 55.8% في عام 1999؛ الأمر الذي يعني أن هناك تحسنا ملحوظا في عدالة توزيع الدخل عبر البلدان العربية. وينبغي توضيح أن زيادة عدالة توزيع الدخل المحتسبة هنا في ما بين البلدان العربية لا تأخذ بعين الاعتبار التفاوت الكبير في أحجام السكان بين دولة أخرى، كما أنها لا تتسحب إطلاقا على درجة عدالة التوزيع في داخل كل دولة عربية بعينها. فمؤشر جيني المستخدم هنا إنما يعامل متوسط الدخل في كل دولة عربية على أنه وحدة القياس Measurement Unit وليس الدخل الفردي أو الأسري لكل فرد (أو أسرة) داخل الدولة الواحدة وفي ما بينها. أما درجة عدالة توزيع الدخل في داخل البلدان العربية والتي يرصدها الجدول (1)، فإنها تبدو معتدلة، إذ أن مؤشر جيني هو في حدود 38% في أواسط التسعينات متماثلا مع المؤشر لدول شرق آسيا والباسيفك 38.1% ولكنه أعلى من المؤشر في حالة البلدان الصناعية 29% وجنوب آسيا 32% وأقل من المعدل السائد في أمريكا اللاتينية 46.9% (15).

معدل النمو ومقياس جيني لعدالة التوزيع في الاقتصاد العربي (1979-1999)



(15) Eeghen W. & K. Soman. "government Programs For Poverty Reduction & their Effectiveness". An Overview Mediterranean Dev. Form Marrakech, September 1998.

العلاقة بين النمو والتوزيع

إستخدم أسلوب الانحدار لمعرفة العلاقة بين النمو والتوزيع في الاقتصاد العربي، باعتبار معامل جيني لعدالة التوزيع كمتغير تابع، ولوغاريتم الدخل ومربعه ومعدل النمو السنوي للدخل الفردي كمتغيرات مستقلة. والمعادلات المستخدمة هي كالتالي:

$$1) \text{ Gini} = \alpha_0 + \beta (LY) + \theta (LY)^2 + \varepsilon_1$$

$$2) \text{ Gini} = \alpha_0 + \beta (LY) + \theta (LY)^2 + \gamma (G) + \varepsilon_2$$

حيث أن (LY) هي لوغاريتم الدخل الفردي، و $(LY)^2$ هي مربع لوغاريتم الدخل الفردي، و (G) هي معدل النمو السنوي لمتوسط الدخل في الاقتصاد العربي.

لقد تم فحص هذه العلاقة من زاويتين. الأولى، تعتبر الاقتصاد العربي كوحدة واحدة وتعامل كل دولة عربية على أنها تشكل مشاهدة واحدة، وتقوم ببحث العلاقة في ما بين درجة عدالة التوزيع عبر المشاهدات (أي عبر البلدان العربية) وفي ما بين مستوى الدخل الفردي العربي ونمو خلال الفترة الزمنية 1979-2000.

أما الزاوية الثانية، فهي تفحص علاقة التوزيع بالنمو، من خلال البيانات والمسوحات المستعرضة والمتوفرة عن مجموعة من البلدان العربية. وهذه الزاوية تجمع في ما بين بيانات السلاسل الزمنية وبيانات القطاع المستعرض. وفي حالة الزاوية الأولى، فإن البيانات كما ذكرنا أنفا هي بيانات صندوق النقد العربي للسنوات 1979-1999، ومعامل جيني لعدالة التوزيع عبر الأقطار العربية الذي قمنا باحتسابه أنفا لكل سنة من السنوات هو من واقع البيانات الخاصة لكل دولة (متوسط الدخل في كل دولة عربية للسنوات المذكورة)، وباعتبار أن متوسط الدخل في كل دولة عربية في كل سنة من السنوات يشكل مشاهدة واحدة في عينة الدراسة. أما معدل النمو، فهو المحتسب من نفس المصدر لكل سنة من السنوات، ومن ثم فهو يمثل معدل نمو متوسط الدخل الفردي العربي الإجمالي (أي أنه خارج قسمة إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعه مقسوما على إجمالي سكانها في الاقتصاد العربي في كل سنة). ويرصد جدول (1) نتائج التقدير الاحصائي لثوابت الدالتين (1) و (2) عاليه وفق الزاوية الأولى.

جدول (1)
علاقة النمو بالتوزيع في الاقتصاد العربي

عدد الشاهدات	معامل التحديد	النمو	مربع لوغار يتم الدخل	لوغار يتم الدخل الفردي	الثابت	المعادلة الأولى (قيم ت)
22	0.37	-	1.79 (2.29)	-27.54 (-2.26)	106.3 (2.25)	المعادلة الأولى (قيم ت)
21	.585	-.136 (-2.13)	1.68 (2.70)	-25.2 (-2.67)	97.1 (2.64)	المعادلة الثانية (قيم ت)

تبيّن النتائج أن هناك علاقة سالبة في ما بين مستويات الدخل الفردي في الأقطار العربية وبين مؤشر جيني، بمعنى أن زيادة مستوى الدخل تقترن بانخفاض مؤشر جيني أي بازدياد عدالة توزيع الدخل.

كما يبدو أن للنمو تأثير سالب، بمعنى أن ارتفاع معدلات النمو تقترن بتراجع تشتت توزيع الدخل في ما بين الأقطار العربية. ومن ثم فإن زيادة معدل نمو الدخل الفردي في الاقتصاد العربي بالاجمال يؤثر ايجابيا على العدالة التوزيعية، مع ملاحظة الدلالة الاحصائية المرتفعة نسبيا لأثر متغير النمو. ولربما يرد ذلك الى ما يترتب على ارتفاع معدل نمو الدخل من إمكانية تزايد حجم التحويلات البيئية في ما بين البلدان العربية، إضافة إلى إمكانية تفعيل منظومة التكافل الداخلي في أوقات النمو بمعدلات تفوق معدلاتها في أوقات تراجع النمو. وعلى سبيل المثال، فقد استحوذت صناديق التنمية الاجتماعية على اهتمام مؤسسات التمويل الانمائي العربية، واستقطبت جزءا من تمويلها خلال العقود الماضية. وتستهدف هذه الصناديق، باعتبارها من أهم الآليات الموجهة نحو مكافحة الفقر، الشرائح الاجتماعية منخفضة الدخل، وسكان الريف والمناطق الأكثر تخلفا وحرمانا من الخدمات، والعاطلين عن العمل، والنساء، وذلك من خلال برامجها التي تهدف الى تقديم التمويل للمشروعات الصغيرة، وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية والمرافق الأساسية في المناطق الفقيرة، وخلق فرص العمل. ففي عقد التسعينات، بلغ إجمالي مساهمات مؤسسات التنمية العربية في تمويل صناديق التنمية الاجتماعية حوالي 295 مليون دولار، ساهم فيها الصندوق العربي بحوالي 135 مليون دولار، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بحوالي 100 مليون دولار، وصندوق أبوظبي للتنمية بحوالي 60 مليون دولار⁽¹⁶⁾.

أما الزاوية التحليلية الثانية، فتهدف إلى استيضاح العلاقة باستخدام بيانات التوزيع داخل كل دولة، وبين مستويات الدخل ومعدلات نموه في الدولة نفسها. وقد تم تقدير ثوابت دالة إحصائية باستخدام بيانات عن التوزيع والدخل في 11 دولة عربية، وهي البيانات المتاحة من البنك الدولي لعامي 2000 و 2001 وبيانات صندوق النقد العربي والتقارير الاقتصادي العربي

⁽¹⁶⁾ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (آخرون) 2001م. التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

الموحد، إضافة إلى البيانات التي رصدها عبد الرزاق الفارس في كتابه 2001⁽¹⁷⁾. ونظراً لأن بيانات بعض البلدان العربية تتكرر في أكثر من مسح، فإنه بالإمكان استخدام بيانات السلاسل الزمنية مع القطاع المستعرض Cross-Section & Time Series وتطبيق منهجية اندماج الدمج القياسي Pooled Regression. كما تم احتساب معدل نمو الدخل الفردي خلال العقد الذي تم فيه قياس معامل جيني لعدالة توزيع الدخل، وفق المسح الميداني الذي أجري في الدولة. وعلى سبيل المثال ففي حالة مسح الجزائر عام 1988، تم احتساب متوسط معدل نمو الدخل الفردي في الجزائر خلال عقد الثمانينات، واعتبر أنه ممثل لمعدل النمو ونمطه في الفترة التي وقع فيها المسح المستعرض، وهكذا بالنسبة لبقية سنوات المسوحات لسائر الدول العربية، التي تتوفر عنها مسوحات واحتسبت بمقتضاها معدلات جيني لعدالة التوزيع.

يرصد جدول (2) البيانات المستخدمة في تحليل الدمج مع بيان السنة التي تم فيها إجراء المسح الميداني، ومعامل جيني ومتوسط الدخل الفردي في سنة المسح، ومعدل نمو الدخل الفردي خلال عقد المسح في الدولة المعنية. ويلاحظ أن بعض البلدان قد أجرت مسوحات لأكثر من مرة خلال العقد، في حين اقتصرت بيانات بلدان أخرى على مسح وحيد، وعليه فإن أسلوب الدمج المستخدم هو لبيانات غير متوازنة Unbalanced. ويظهر جدول (3) النتائج التي تم الحصول عليها.

⁽¹⁷⁾ عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي 2001. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان.

الجدول (2)
بيانات النمو والتوزيع المستخدمة في تحليل انحدار الدمج القياسي

الدولة	سنة المسح	معامل جيني	متوسط دخل الفرد بالدولار	معدل نمو متوسط الدخل الفردي في عقد المسح
الجزائر	1988	.4	2177	.042
	1995	.353	1484	-.0179
	1998	.395	1667	-.0179
مصر	1981	.34	546	.087
	1991	.32	651	.0966
	1995	.289	1060	.0966
العراق	1988	.34	3110	-.0338
	1993	.43	3942	-.00335
الأردن	1987	.362	1616	.0361
	1997	.364	1516	.03612
الكويت	1973	.469	19200	-.065
	1979	.379	19500	-.065
موريتانيا	1995	.39	462	-.0269
	المغرب	1985	.4	582
1998		.395	1235	-.0269
السودان	1986	.64	249	.059
تونس	1985	.43	1141	.0304
	1990	.4	1520	.0304
	1994	.415	1781	.0525
	1995	.417	2013	.0525
	1997	.384	19205	.034
الإمارات	1992	.39	467	-.0056
	1998	.43	380	-.0056

المصدر: World Bank 2001 ، صندوق النقد العربي (أعداد متفرقة) وعبد الرزاق الفارس، 2001.

جدول (3)
نتائج تحليل علاقة النمو بالتوزيع في مجموعة من الأقطار العربية
(المنهاج: أسلوب الدمج القياسي Panel Data Model)

اختبار وولد كا ² Wald chi ²	عدد الفئات	عدد الشهادات	الثابت	معدل النمو	مربع لوغار يتم الدخل	لوغار يتم الدخل	
7.61	11	23	1.9512 (3.37)	-	.0244 (2.50)	-.3948 (-2.59)	المعادلة (1) قيمة (Z)
9.38	11	23	2.0557 (3.50)	.4425 (1.37)	.0266 (2.66)	-.4263 (-2.75)	المعادلة (2) قيمة (Z)

نتبين من النتائج، أن تأثير مستوى الدخل على عدالة التوزيع سالب، فارتفاع مستوى الدخل ينجم عنه انخفاض درجة تشتت التوزيع في داخل Within الأقطار العربية، وهذه النتيجة تخالف فرضية Kuznet . والنتيجة دالة إحصائياً في كلاً من المعادلتين. أما متغير النمو فيبدو أنه ذو تأثير موجب، ولكنه غير دال إحصائياً، الأمر الذي يعني أن على منظومة التكافل الاجتماعي أن تتشبط حتى ما يتأتى توزيع ثمار النمو على المساهمين فيه Stakeholders، وحتى لا تهمش فئات عريضة من الأمة العربية دونما بر بها أو تكافل معها. وأخيراً فإن الدلالة الإحصائية للمتغيرات فرادي وللنموذج ككل، تدل على ملائمة أسلوب الدمج القياسي المستخدم هنا في تحليل الظاهرة موضع الدراسة.

وهكذا فإن نتائج التحليل الخاص بالزاويتين، تتفق في رفض فرضية كزنت في الاقتصاد العربي، وبدلالة إحصائية مرتفعة. وأما أثر النمو على التوزيع فقد جاء سالباً وفق المنظور الأول الذي يعتبر الاقتصاد العربي ككل. إلا أن تأثيره جاء موجباً في حالة نموذج الدمج الاقتصادي أي من منظور كل دولة ولكن الدلالة الإحصائية للمتغير ليست ذات مصداقية.

وبعبارة أخرى فإنه يمكننا القول وبشكل مبني أنه في حالة اعتبار الاقتصاد العربي كوحدة واحدة فإن النمو يتوافق مع تحسن في توزيع الدخل عبر الأقطار العربية. أما في حالة البيانات المدمجة Pooled، فإن النمو ذو إشارة موجبة ولكنها غير دالة إحصائياً، الأمر الذي يستوجب المزيد من التحليل حينما تتوفر بيانات إضافية عن مسوحات عربية مستقبلية.

عوامل الفقر وخصائص الفقراء في الوطن العربي

تتعدد مسببات الفقر في الاقتصاد العربي بين عوامل طبيعية وأخرى داخلية وثالثة خارجية. فلا ريب أن العوامل الطبيعية كالجفاف وانعدام هطول الأمطار تؤدي إلى كوارث اقتصادية، كما حدث في السودان في عدة سنوات. كما أن الزلازل كالتي حدثت في مدينة أغادير، أو الفيضانات كما حدث في الجزائر هذا العام، تدمر الأصول الثابتة والمنقولة. أما المسببات الداخلية، فمردها إلى التزايد السكاني وتفاقم الامكانيات عن توفير الضرورات من

الخدمات الصحية والتعليمية، الأمر الذي جَمَّ الإفادة من القدرات البشرية التي أنجبتها الأرحام العربية، ناهيك عن تواضع إنجازات الرؤى المستقبلية وإنجازات التنمية العربية. ولعل أحد المؤشرات الهامة في هذا السياق، هو الافراط في رقابة وتنظيم القطاع الخاص وتعقد الاجراءات البيروقراطية والادارية، الذي فرض قيودا شديدة على حرية الفرد وقدرته على المبادرة، وخلق فرصا للكسب غير المشروع. إضافة إلى ذلك، فإن الكثير من البرامج الحكومية في الاقتصادات العربية كانت متحيزة لصالح المدن على حساب الأرياف والمناطق النائية، على النحو الذي جعل تلك المناطق متخلفة من حيث المؤسسات والامكانات، كما يشهد على ذلك الوضع في السودان مثلا، والذي بدأ تنفيذ مشاريع التنمية في الخرطوم الكبرى (الخرطوم والخرطوم بحري وأم درمان) منذ عهد الاستعمار، حيث تركزت كل النشاطات الادارية في الخرطوم، مما أدى إلى زيادة عدد السكان إلى 4.4 مليون نسمة في عام 1996 بعد أن كان 253,000 نسمة عام 1955، حيث بلغ معدل النمو السنوي لسكان الخرطوم الحضرين 6.7 % خلال أربعين عاماً. وقد أدى هذا التركيز في النشاطات إلى تفاوت توزيع الدخل وسوء توزيع الثروة بين ولايات السودان المختلفة، بحيث بات 20% من السكان في السودان يحصلون على نسبة دخل قدرها 63%⁽¹⁸⁾.

ولا شك أن الأطماع الجيوبولتيكية في ثروة الوطن العربي وما تمخض عنها من صراعات وحروب واحتلال، قد عوقبت جهود التنمية من جهة، وأوقعت أعدادا ضخمة من الأسر العربية ضحية الفقر من جهة أخرى. ولعل أكثرها أثرا الحرب التي وقعت في لبنان، وحربي الخليج الأولى والثانية، والاحتلال الإسرائيلي لفلسطين وجنوب لبنان وهضبة الجولان السورية، والحرب الأهلية في كل من الجزائر والسودان، ناهيك عن بذور الفقر التي زرعتها الفرنسيون في الجزائر إبان عهدهم الطويل في احتلالها، حيث عمدوا إلى تذيب العادات والتقاليد والأعراف القبلية وتهجير السكان وتحطيم المؤسسات الجزائرية، ومنع الشعب العربي في الجزائر من التعليم .

ووفقا لتقديرات مصادر مختلفة فإن نسبة الفقر في الوطن العربي هي في حدود 20%. وتتفاوت هذه النسبة بين دولة وأخرى وفي الدولة نفسها عبر الزمن، جدول(4). ويغلب على الفقر في الوطن العربي السمات التالية:

أولا: أنه يصيب أهل القرى بمعدلات أكثر من إصابة أهل المدن. ففي المغرب مثلا نجد أن نحو 72% من الفقراء يعيشون في الأرياف⁽¹⁹⁾. وكذلك الحال بالنسبة لليمن، إذ أن 65% من الفقراء هم من سكان الريف. ويظهر مؤشر نسب الأسر الفقيرة في السودان أن معدل الفقر العام في الدولة هو 90%، ويرتفع إلى 94% في الأرياف مقارنة بنحو 85% في المدن. وفي مصر فإن معدل الفقر في الأرياف 23% للإناث و 21% للذكور في مقابل 18.5% و 18.3% للإناث والذكور في المدن على التوالي⁽²⁰⁾. أما الجزائر فإن معدل الفقر في الأرياف، هو ضعف المعدل السائد في المدن. وبعبارة أخرى فإن 63% من الفقراء يعيشون في الأرياف، في حين يعيش 37% منهم في المدن. والحال كذلك في العراق وتونس والصومال .

(18) عبد الرحمن بن سعد آل سعود 1411 هجري (1990م). مشكلة الفقر وسبل علاجها في ضوء الاسلام . دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض . ولحالة السودان انظر: ابراهيم، عبد العظيم سليمان 1998 "النازحون في الوطن العربي: حالة السودان 1983-1997"، بحث اقتصادي عربي 1998/14 .

(19) Kossaifi, G. "Poverty in The Arab World: Toward a Critical Approach", Kossaifi estimates are based on international publications.

(20) El-Laithy, H. (n.d.) "The Gender Diensions of Poverty in Egypt".

ثانيا : تتفاوت معدلات الفقر تبعا للمناطق الجغرافية، ففي لبنان مثلا نجد أن الفقر أكثر حدة في مناطق التجمعات السكانية الكثيفة داخل العاصمة وفي الشمال (طرابلس) وجنوب البلاد. والحال كذلك في فلسطين، إذ تبلغ معدلات الفقر في الضفة الغربية 17% في حين تصل إلى 40% في غزة بعد أن كانت 10% و 20% في عام 1995 في الضفة غزة على الترتيب (21)، وذلك بفعل سياسات الاغلاق والبطش التي اتبعتها إسرائيل مع الفلسطينيين (22).

ثالثا: في بلدان الخليج العربي التي ترتفع فيها نسبة العمالة الوافدة، تبدو معدلات الفقر بين المواطنين منخفضة نسبيا وفق البيانات المتوفرة (كما في جدول 4)، إلا أنها ترتفع بالنسبة لغير المواطنين من السكان، مع ملاحظة أن تواجد غير المواطنين هو تواجد عابر **Transitory** أو مرحلي، وأن الهدف من هجرتهم هو هدف إقتصادي

(21) Astrup, C. & S. Dessus, 2001 "Targeting the Poor Beyond Gaza or the West Bank: The Geograpy of Poverty in The Palestinian Territories" World Bank, June,

(22) Al-Qudsi, S. 2000 . "Profile of Refugee & Non-Refugee Palestinians from the West Bank & Gaza" International Migration , Vol 38, No. 4: 79-109.

جدول (4)
معدلات الفقر في الاقتصاد العربي

الدولة	السنة	الريف (%)	الحضر (%)	إجمالي (%)
الجزائر	1988	16.6	7.3	12.2
	1995	30.3	14.7	22.6
مصر	1975/1974	34.5	44	.
	1991/1990	35.9	54.5	45.8
	1995-1996	23.3	22.5	22.9
الأردن	1980	.	.	22
	1987/1986	.	.	23.5
	1991	.	.	19.8
	1991	.	.	15.0
	1997	.	.	11.7
الضفة وغزة	1995	10% (الضفة)	20% (غزة))
	1997	17% (الضفة)	40% (غزة))
المغرب	1970	44.7	38.1	42
	1985/1984	32.6	17.3	26
	1991/1990	18.0	7.6	13.1
	1998-1999	27.2	12.0	19.0
تونس	1966	34	49	.
	1975	43	34	.
	1985	42	22	11.2
	1985	29.2	12.0	19.9
	1990	13.1	3.5	7.4
	1990	21.6	8.9	14.1
	1995	13.9	3.6	7.6
	1992	19.2	18.6	19.1
1998	.	.	29.0	
العراق	1972	52	42	46
	1976	35	21	26
	1988	33.9	24.9	.
	1993	71.7	72.1	.

الكويت	1979/1978	3.9 (مواطن)	14.4 (غير مواطن)
	1987/1986	3.0 (مواطن)	16 (غير مواطن)
البحرين	1984/1983	5 (مواطن)	17 (غير مواطن)
قطر	1988	1.7 (مواطن)	40 (غير مواطن)
الامارات	1997	6.5 (مواطن)	19 (غير مواطن)

المصدر: The World Bank (2001): World Banks, World Development Indicator ، وشعبان وبطمه (1995) وعبد الرزاق الفارس (2001). سيما لمصادر بيانات بلدان الخليج العربية .

بدرجة كبيرة. وبعبارة أخرى، فلربما كان العامل الوافد ينظر إلى موقعه على سلم التوزيع (وعلى خط الفقر)، على أنه منخفض في بلد الإقامة ولكنه مرتفع نسبياً في الوطن الأصلي الذي يعود إليه في نهاية المطاف.

رابعا: إن الفقر غالبا ما يكون متلازما مع انخفاض المستوى التعليمي للأفراد وانقطاعهم عن العمل. ففي تونس مثلا، نجد أن حوالي 90% من أرباب الأسر الفقيرة لم يكملوا المرحلة الاعدادية من التعليم. وفي مصر، فإن غير المتعلمين أكثر عرضه للفقر من المتعلمين رجالا ونساء. وفي الأردن، فإن أرباب الأسر الذين تبلغ أعمارهم 45 عاما فأكثر والذين لم يكملوا سوى النذر اليسير من التعليم ويعملون في مهن يدوية ليست لها طبيعة الاستمرارية، يتعرضون لمخاطر الانقطاع عن العمل والوقوع في براثن الفقر.

محددات الفقر والبطالة: تحليل قياسي

يتناول هذا الجزء تحليل محددات الفقر في الاقتصاد العربي، استناداً إلى بيانات جزئية **Micro-data** خاصة بدولتي اليمن والأردن. ونعتقد أنه بالإمكان الاسترشاد بالنتائج هنا من أجل توصيف الفقر ومحدداته في البلدان العربية الأخرى. إلا أنه ينبغي التحوط بأن "جغرافية الفقر" **Geography of Poverty** تتباين من دولة إلى أخرى، بل وفي الدولة ذاتها، تبعاً لموقع الأسر الجغرافي، وتبعاً لتباين البيئة ونوعية التربة والمناخ والقرب من الأسواق ووسائل المواصلات والبنى التحتية كالمياه والصرف والخدمات الصحية والتعليمية وخلافها⁽²³⁾.

استُقيت بيانات اليمن من بحث ميزانية الأسرة لعام 1998 وبحث الفقر لعام 1999، وهي بيانات من إعداد الجهاز المركزي للإحصاء في اليمن. وقد اشتملت البيانات على متغيرات متعددة تستخدم كمؤشرات لدرجة الفقر وحدته. ومن هذه المتغيرات ما ينسحب على الخصائص الديمغرافية لأفراد الأسر كالعمر والنوع والحالة الصحية، ومنها ما يخص الوضع الاجتماعي كالحالة الزوجية وعدد الأطفال، بالإضافة إلى الموقع الجغرافي للأسر والحالة التعليمية والعملية (حالة الالتحاق بسوق العمل)، ومؤشرات مستوى المعيشة كالدخل والانفاق وخصائص المسكن والبنى التحتية المتوفرة. أما البيانات الخام الخاصة بالأردن، فقد استقيت من بحث

(23) Bigman D. & H. Folack 2000, Geographical Targeting for Poverty Alleviation. The World Bank, Washington DC.

الصحة والتغذية والقوى البشرية والفقير لعام 1987، الذي أعدته وزارة التخطيط. وهو وان كان أقدم تاريخيا من بحث اليمين، إلا أنه اشتمل على متغيرات مشابهة تقريبا لتلك المتوفرة في اليمن، الأمر الذي يسهل مقارنة النتائج في كلا البلدين.

لقد تم تقدير الثوابت الخاصة بمعادلتين أنيتين هما: دالة احتمال الفقر (P=1) ودالة احتمال التعطل (U=1). وحيث أنه من المتوقع أن يكون الخطأ المعياري للمعادلتين مترابطا، وبالتالي فإن المعادلتين مرتبطتان هيكليا، وأن بدا أنهما مستقلتان عن بعضهما البعض ظاهريا Seemingly، ومعامل الارتباط بينهما هو ρ . وبعبارة أخرى فان ⁵ (24).

$$(1) \quad P^* = \beta' 1x1 + U^* + \varepsilon_1, \quad P1 = 1 \quad \text{إذا} \quad P^*1 > 0, 0$$

$$(2) \quad U^* = \beta' 2x2 + \varepsilon_2, \quad U2 = 1 \quad \text{إذا} \quad U^*2 > 0, 0$$

$$(3) \quad P [\varepsilon_1] = U [\varepsilon_2] = 0,$$

$$(4) \quad \text{Var} [\Sigma_1] = \text{Var} [\Sigma_2] = 1,$$

$$(5) \quad \text{Cov} [\Sigma_1, \Sigma_2] = \rho$$

حيث أن

$$P^* = \text{احتمال الفقر} \quad U^* = \text{احتمال البطالة}$$

$$\rho = \text{معامل الارتباط} \quad \Sigma_1, \Sigma_2 = \text{الخطأ المعياري لكل معادلة}$$

يلاحظ أن متغير البطالة U^* يظهر كمتغير مستقل في معادلة الفقر، وهو المتغير التابع في معادلة البطالة، وهذا ما يجعل تحديد قيم معاملات النموذج أنيا بحل المعادلتين حلا قياسييا في ذات الوقت. ويدفعنا إلى استخدام هذا النموذج الثنائي Binary Probit Model لتحديد ثوابت الفقر والبطالة أنيا ما أظهرته الكثير من الدراسات الميدانية، من ارتباط هذين المتغيرين. كما أن هذا ما أفصحت عنه نتائج دراسة الفقر في اليمن لعام 1999، التي أظهرت أن معدل البطالة في ما بين الأسر الفقيرة يصل إلى حوالي 12% في مقابل 6.4% للأسر غير الفقيرة، أي أن البطالة ترتفع بين الفقراء بنسبة تزيد عن 80% على غير الفقراء ⁶ (25).

وفي حالة الأردن فإن المتغيرات التي استخدمت هي العمر بالسنوات ومربع سنوات العمر، وذلك لتحديد القيمة القصوى Maximum لسن "مجتمع الفقر"، بالإضافة إلى متغير التعليم حسب المرحلة، ثم استخدام فئة الذين "لا تعليم لهم" كفئة مرجعية Reference Group.

توضح نتائج التقدير لبيانات الأردن واليمن ملاءمة نموذج الاحتمال الثنائي في تقدير ثوابت المعادلتين أنيا. ويستدل من النتائج الاحصائية أن معامل الارتباط (ρ) فيما بين خطأ التقدير للمعادلتين هو ذو دلالة احصائية كبيرة، الأمر الذي يشير الى سلامة اختيار نموذج التقدير القياسي هنا.

وتظهر نتائج جدول (5) أن "مجتمع الفقر" في الأردن هو مجتمع شاب نسبيا، إذ أن القيمة القصوى لدالة السن هي 34 عاما، بمعنى أن احتمال وقوع رب الأسرة فريسة للفقر هو

(24) Green William H. 2000, Econometric Analysis. Prentice Hall- Fourth Ed. New Jersey.

(25) الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط والتنمية، 2000، نظام معلومات ومراقبة الفقر، المسح الوطني لظاهرة الفقر 1999 اليمن.

أكبر ما يكون لمن هم في الثلاثينات من العمر. والرجال أكثر عرضة للفقر من النساء كما تبين إشارة المتغير الصوري الخاص بالنوع، وتتزايد احتمالات الفقر مع تزايد حجم الأسرة. كما أن التعليم يمكن الفرد من كبح جماح الفقر، فكلما ازدادت حصيلة المرء من التعليم كلما قل احتمال الوقوع ضحية للفاقة .

وتتوافق هذه النتيجة، التي تعكسها إشارة متغيرات المراحل التعليمية ، وهي سالبة إعتباراً من المرحلة المتوسطة بالقياس الى الفئة المرجعية (فئة من لا تعليم لهم) ، الدور الهام للتعليم في الاقتصاد العربي، وذلك بتحرير أفراده وأسره من براثن الفقر وتجنب عواقبه واتقاء آفاته، ناهيك عن دوره التتموي في أسواق العمالة وفي التطور والتقدم الاقتصادي.

كما تبين النتائج أن الأفراد الداخليين في قوة العمل هم أقل عرضة لاحتمالات الفقر من الأفراد خارج قوة العمل لاصابة أو عجز أو خلافه. ليس هذا فحسب، بل انه بالنسبة لقوة العمل فان تزايد احتمالات التعطل إنما ينجم عنها تزايد مضطرد في احتمالات التعرض للفقر، وهو ما تظهره الإشارة الموجبة والدالة إحصائياً والخاصة بمتغير التعطل عن العمل. وعليه فان البطالة في الاقتصاد العربي وخيمة العواقب شديدة الأثر على العاطلين العرب، من حيث تزايد تعرضهم للفاقة وانحسار مستويات معيشتهم، فضلا عن أثرها السلبي لتوقف الاسهام في التنمية، ناهيك عن عواقبها الاجتماعية والمسلكية.

ويبدو جليا تزايد احتمال الفقر مع زيادة عدد أفراد الأسرة العاطلين عن العمل، وهذا ما تظهره الإشارة الموجبة للمتغير الخاص "بتعطل بقية أفراد الأسرة". ومن ثم فان تزايد التعطل يقترن بتزايد "إحتمال" الفقر، كما أن تعطل بقية أفراد الأسرة تؤدي بدورها الى زيادة احتمالات وقوع الأسرة فريسة للفقر وأن يطول عهدها به.

واليمن صنو الأردن في ما يختص بمحددات الفقر، فالشباب أكثر فئات المجتمع عرضة للفاقة. فالقيم المطلقة للمتغيرات الصورية الخاصة بفئات الأعمار، تشير إلى ارتفاع القيم المطلقة في حالة فئات الأعمار في الثلاثينات، ثم عند المسنين من أرباب الأسر.

وتبين النتائج أن سكان الريف أكثر عرضه للفقر من سكان المدن. وهذه خلاصة هامة في حالة اليمن، الذي تلعب فيه الزراعة دوراً حيويًا لجمهره كبيرة من السكان. ولعل ما يميز اليمن هو كثرة العمالة النسائية في أعمال الفلاحة، وعليه فإن المرأة تتعرض للخسائر الاقتصادية في حالة الجفاف أو انتشار الآفات الزراعية أو تدهور أسعار المنتجات الزراعية. وهذا يجعلها أكثر عرضة للوقوع فريسة للفقر من الرجل، وهذا ما تدل عليه الإشارة السالبة لمتغير النوع، الذي يعكس حالة ما اذا كان رب الأسرة رجلا.

والأفراد "العاملون" لحسابهم الخاص أقل عرضه للانزلاق الى مستنقع الفقر من الأفراد الذين يعملون لحساب الآخرين. وتفسير ذلك أن العاملين لحسابهم الخاص في اليمن ينتظمون في القطاع الخاص الرسمي وغير الرسمي، في حين يحصل العاملون بأجر على أجور زهيدة، سيما في القطاع العام، والذي أصابته "التخمة الوظيفية" وجمود مستويات الأجور. كما أن من النتائج الهامة أيضا الإشارة السالبة لمتغير الأجر، ومؤدى ذلك أنه كلما ارتفع أجر المكتسب كلما أمكنه تجنب الفقر. والتحليل المتمعن لعينة اليمن يفصح عن أن 80% من فقراء اليمن يعملون، ولكنهم يعملون لقاء أجور زهيدة، وهنا تكمن العلة، فانخفاض أجر العامل يجعله فريسة للفقر. ومن ثم فان ارتفاع الأجور، وهو رهن بالتنمية المستدامة ، شرط لا مفر منه للخروج من إسار الفقر، وعليه فان أحد الركائز الأساسية لاستراتيجية مكافحة الفقر في

الاقتصاد العربي ينبغي أن تستند على الاستثمار في زيادة قدرات ومهارات الفقراء، من أجل تمكينهم من زيادة أجورهم التي يحصلون عليها من سوق العمل، إذ أن هذا الجزء من سياسة تخفيف الفقر متبع في الدول النامية الأخرى وذلك لتدني أجور الفقراء فيها⁽²⁶⁾.

والأسر اليمنية كبيرة الحجم أكثر عرضة لمخاطر الفقر من الأسر الأصغر حجماً. وتتفق هذه النتيجة مع ما أظهرته دراسات عدة بخصوص كبر حجم الأسر الفقيرة بالقياس إلى الأسر الغنية في الاقتصاد العربي. فمتوسط حجم الأسرة الفقيرة في لبنان 5.1 فرد مقابل 4.7 هو حجم الأسرة في الدولة ككل. كما تتكون الأسر الفقيرة في المغرب من متوسط أفراد يصل إلى 7.5 فرداً 49% منهم تقل أعمارهم عن 15 سنة ولهم عدد من الأطفال يصل بالمتوسط إلى 3.7 طفلاً، في حين تتكون الأسر الغنية من متوسط عدد أفراد يصل إلى 3.7 فرداً، ونسبة 24.7% منهم تقل أعمارهم عن 15 سنة ولهم عدد أطفال 0.9 طفلاً⁽²⁷⁾.

(26) رضوان علي شعبان وسامية البطمه 1995، أبعاد الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (مارس).

(27) أحمد زكري "الفقر في المغرب" في البطالة والفقر: واقع وتحديات (الأردن، المغرب، مصر، تونس، ولبنان). مؤسسة عبد الحميد شومان 2000.

جدول (5)
محددات الفقر في الاقتصاد العربي
نتائج نموذج الاحتمالات الثنائي
حالة الأردن 1987

المتغير	المعامل	قيمة (Z)	القيمة الوسطى
المعادلة الأولى (إحتمال الفقر)			
العمر	.0136	68.91	20.90
مربع سنوات العمر	-.0002	-76.35	753.08
إبتدائي	-.0991	-85.93	.1477
إعدادي	-.2474	-181.74	.0753
ثانوي	-.4519	-333.31	.0795
جامعي	-.9314	-433.87	.0194
يعمل=1	-.0968	-31.01	.2135
يعمل لدى بقية أفراد الأسرة	.0772	207.44	1.7195
عاطل عن العمل	1.2974	557.05	.0305
عدد أفراد الأسرة العاطلين	.0679	86.06	.2708
لوغاريتم الأجر	-.1335	-193.22	4.4173
لوغاريتم أجور الأسرة	-.5218	-651.57	4.9795
يعمل لحسابه	-.1099	-109.76	.0300
يعمل بدون أجر	.0095	0.68	.0012
الثابت	2.0132	486.84	

يتبع

نتائج نموذج الاحتمالات الثنائي
حالة الأردن 1987

المتغير	المعامل	قيمة (Z)	القيمة الوسطى
المعادلة الثانية (احتمال البطالة)			
العمر	.0288	138.81	
مربع سنوات العمر	-.0003	-128.67	
ابتدائي	.2173	128.21	
اعدادي	.1867	94.63	
ثانوي	.3299	169.76	
جامعي	.2946	119.88	
عدد أفراد الأسرة العاطلين	1.1311	1853.94	
عشير الدخل الأفقر	1.4057	693.29	.1004
عشير الدخل الثاني	.9025	473.46	.1698
عشير الدخل الثالث	.7785	296.04	.0359
عشير الدخل الرابع	.5622	265.34	.1033
عشير الدخل الخامس	.3190	151.24	.1134
عشير الدخل السادس	.5567	281.81	.0899
عشير الدخل السابع	.5368	266.61	.0950
عشير الدخل الثامن	.2129	106.17	.0927
عشير الدخل التاسع	.1661	81.37	.1009
الثابت	-3.2814	-748.40	
معامل الارتباط بين خطأ المعادلتين	-.4946		
لوغاريتم الدالة الاحتمالية	-13621420		
عدد المشاهدات	5550		

جدول (6)
نتائج نموذج الاحتمالات الثنائي
(حالة اليمن 1998)

المتغير	المعامل	قيمة (Z)	القيمة الوسطى
المعادلة الأولى (احتمال الفقر)			
العمر من 20-24	.0143	4.78	.0156
29-25	.0618	20.00	.0423
34-30	.103	3.01	.0951
39-35	.0735	22.13	.1023
44-40	.0192	5.22	.1568
49-45	.0146	31.28	.1142
54-50	.0197	27.52	.1169
59-55	.0493	9.91	.1009
64-60	.3098	66.72	.0689
+ 65	.1949	38.06	.1837
يعمل = 1	-.6289	-29.57	.8216
عدد المشتغلين في الأسرة	-.2082	-364.96	2.0305
حجم الأسرة	.1218	408.89	7.0705
يعمل بأجر	-.9552	-99.59	.5405
يعمل لحسابه = 1	-1.5838	-160.78	.3662
عاطل عن العمل = 1	1.3198	138.31	.0483
عدد أفراد الأسرة العاطلين	.1872	112.86	.1942
لوغاريتم الأجر	-.3018	-314.30	9.0523
لوغاريتم أجور بقية أفراد الأسرة	-.0264	-29.18	9.7735
النوع (رجل=1)	-.0517	-19.73	.8953
الحضر = 1	-.6952	-333.43	.3843
الثابت	3.4626	143.01	
المعادلة الثانية (احتمال التعطل)			
العمر من 20-24	.3512	41.28	.
29-25	.1277	14.07	.
34-30	-.0255	-2.53	.
39-35	-.0557	-4.87	.
44-40	.1381	12.48	.
49-45	.6333	70.61	.
54-50	-.0982	-6.88	.
59-55	.3879	33.20	.
64-60	.3019	22.46	.

يتبع..

جدول (6)

نتائج نموذج الاحتمالات الثنائي
(حالة اليمن 1998)

القيمة الوسطى	قيمة (Z)	المعامل	المتغير
.	28.06	.3551	+ 65
.	-16.92	-.0135	حجم الأسرة
.	48.75	.4048	النوع (رجل=1)
.2625	88.14	.5134	يقرأ ويكتب
.0470	82.81	.6739	ابتدائي
.0085	13.03	.2047	موحد
.0549	73.17	.6401	إعدادي
.0130	-0.00	-7.0652	دبلوم
.0868	-1.09	-.0105	ثانوي
.0226	-3.81	-.0622	دبلوم بعد الثانوي
.0639	-14.03	-.2811	جامعي
.	31.74	.1619	الحضر=1
.	290.47	.7606	عدد أفراد الأسرة العاطلين
.0891	112.28	2.0189	عشير الدخل الأفقر
.0936	113.48	1.9454	عشير الدخل الثاني
.0977	96.39	1.5961	عشير الدخل الثالث
.1039	78.61	1.2686	عشير الدخل الرابع
.1029	55.93	.9213	عشير الدخل الخامس
.0996	65.58	.9952	عشير الدخل السادس
.1016	43.49	.6793	عشير الدخل السابع
.1023	64.78	.9221	عشير الدخل الثامن
.1019	27.29	.4324	عشير الدخل التاسع
	-215.25	-4.4301	الثابت
		-.8349	معامل الارتباط بين خطأ المعادلتين
		-1766354.5	لوغاريتم المعادلة الاحتمالية
		3189246	عدد المشاهدات المرجحة
		790054.61	إحصاء (ولد) Wald Test

ويبين الجدول التالي إحتتمالات الفقر والبطالة في كل من الأردن واليمن تبعا لعشير الدخل.

جدول (7)
إحتتمالات الفقر والبطالة تبعا لفئات الدخل
في الأردن واليمن

اليمن 1998		الأردن 1987		فئات الدخل
إحتتمال البطالة	إحتتمال الفقر	إحتتمال البطالة	إحتتمال الفقر	
.164	.9535	.1601	.5734	عشير الدخل الأفقر
.127	.8003	.1094	.3107	العشير الثاني
.115	.6785	.1046	.2365	العشير الثالث
.112	.5484	.0466	.1822	العشير الرابع
.105	.3528	.0645	.1452	العشير الخامس
.101	.2499	.0722	.1535	العشير السادس
.087	.1027	.0641	.1161	العشير السابع
.085	.0533	.0384	.0783	العشير الثامن
.081	.0331	.0408	.0546	العشير التاسع
.074	.0127	.0349	.021	العشير الأغني

ويبدو جليا من الجدول أعلاه أن إحتتمالات الفقر والبطالة تصيب أكبر ما تصيب فقراء العرب تبعا لعشير الدخل. فإحتتمال أن تكون الأسرة فقيرة يصل الى أكثر من 95%، في حالة عشير الدخل الأفقر في اليمن، وحوالي 60% في حالة الأردن. ويتناقص هذا الإحتتمال كلما ارتفعت الأسرة على سلم الدخل، حتى يصل إلى أقل من 3% في حالة الأسر الأكثر يسرا. وكذلك الحل بالنسبة لإحتتمال البطالة فهو أكثر تحققا وبمعدلات أعلى لفئات الدخل الدنيا، قياسا على إحتتمالات بطالة أفراد الأسر الموسرة. فإحتتمال بطالة فئات الدخل الدنيا هي خمسة أضعاف إحتتمال بطالة عشير الدخل الأغني في الأردن واليمن. وتتفق هذه النتائج مع ما أظهره تحليل الفقر والتوزيع في الأردن، التي تظهر أنه كلما ازداد التفاوت في ملكية الأراضي إزدادت نسبة الفقر تبعا لذلك⁽²⁸⁾. والنتائج القياسية تتفق مع ما ذهب إليه العيسوي، في أن الأسباب الرئيسية للفقر في الاقتصاد العربي تنقسم إلى أسباب نظامية Systemic تتمثل في انخفاض مستويات الدخل، والبطالة، والتضخم. وهي أسباب متصلة بالنظام الاقتصادي وعجزه عن تدبير وظائف كافية تدر دخولا معقولة تكبح جماح التضخم. ثم هناك أسباب غير نظامية Non-Systemic، وهي تلك المتصلة بحالة الأسرة وخصائصها، مثل انخفاض مستوى التعليم وحجم الأسرة وموقع الأسرة بين ريف وحضر⁽²⁹⁾.

سياسات مكافحة الفقر: مستويات الأجور

بالنظر إلى ارتفاع درجة الدلالة الإحصائية لمتغير مستوى الأجور في حالة كل من اليمن والأردن كمحدد قوي للفقر، يثور التساؤل عن دور السياسات الاقتصادية العربية تجاهه. وبعبارة أخرى، ما هي السياسات والإجراءات التي اتبعتها الدول العربية لضمان مستويات

⁽²⁸⁾ حسين يحيى، عبد الله الربيعي وماجد بدر، 2001. "قياس الفقر وتوزيع الدخل في الأردن"، بحوث اقتصادية عربية، العدد 24.
⁽²⁹⁾ العيسوي، ابراهيم 1998. "الفقر والفقراء في مصر، الوقائع والتشخيص والعلاج"، بحوث اقتصادية عربية، العدد الثالث عشر: ص 5-25.

أجريه **Wage Levels** تدفع عن العمالة صور الفاقة؟ هذا السؤال يفترض بطبيعة الحالة أن هناك تشغيلاً فعلياً منتجا للأيدي العاملة، وأن معدل البطالة محصور عند معدلات منخفضة (وهو افتراض نأتي عليه لاحقاً). يمكن بصورة عامة تقسيم السياسات الاقتصادية العربية في موضوع الأجر الى ثلاثة أقسام . القسم الأول، يتعلق بمستويات الحد الأدنى للأجور . القسم الثاني، يتعلق بمستويات إنتاجية العمالة العربية. أما القسم الثالث، فيتعلق بتأثير البرامج الإصلاحية والخصخصة التي اتبعتها كثير من الدول العربية على مستويات أجور العمالة العربية. ففي حالة الحد الأدنى للأجور **Minimum Wage**، فإن التشريعات العربية غالباً ما تضمنت تحديداً، صريحاً أو ضمناً، لحد أدنى من الأجور، ينبغي الالتزام به ضماناً لمستوى معيشي لا تقبل التشريعات انخفاضه حفاظاً على كرامة وحسن معيشة العامل العربي وأسرته. بل أن بعض الدول العربية كما هو الحال في المغرب مثلاً، حيث قامت بوضع ذلك الحد ومراجعتة بين فترة وأخرى. ومن ناحية أخرى، فإن السلم الوظيفي للقطاع العام تضمن غالباً حدوداً دنياً للأجر لفئات العمالة المبتدئة على الدرجات الدنيا (أول السلم الوظيفي). كما لعب القطاع العام الدور الأساسي في تحديد مستويات الأجور في الاقتصاد خلال الثلاثين عاماً المنصرمة، وكانت مستوياته أعلى من المستويات السائدة في القطاع الخاص كما يبين ذلك الجدول التالي:

جدول (8)
أجور الحكومة المركزية

المنطقة / الاقليم	نسبة الأجور الى الناتج المحلي الاجمالي	الأجور الى متوسط الدخل الفردي	أجور القطاع العام/الخاص
افريقيا	6.7	5.7	1.0
آسيا	4.7	3.0	0.8
الاتحاد الآسيوي	3.7	1.3	0.7
أمريكا اللاتينية	4.9	2.5	0.9
الشرق الأوسط	9.8	3.4	1.3
الاجمالي	5.4	3.0	0.8

المصدر: Salvatone-Campo, G. de Tommaso and A. Mukherjee. **An International Statistical Survey of Government Employment and Wages.** World Bank (1997)

وعليه فان الحد الأدنى في سلم الرواتب للموظائف العامة أوجد قدرا من الحماية Protection للعمالة غير الماهرة، ليس في القطاع العام فحسب بل في القطاع الخاص أيضا. إلا أنه ينبغي ملاحظة أن نصوص التشريعات الأجرية العربية غالبا ما اعتبرت أن الأجر هو شريعة المتعاقدين في القطاع الخاص وتركت تحديد الأجر لتراضي الطرفين (التعاقد الحر) أي لظروف العرض والطلب، كما هو الحال في قانون العمل الكويتي والسعودي. وكان من نتائج ذلك أن ارتفع معدل أجر القطاع العام بالقياس إلى الخاص، سيما في ظل وجود عمالة غير وطنية قليلة التأهيل في القطاع الخاص. وعلى سبيل المثال فان متوسط الأجر في القطاع العام الكويتي كان يزيد عن متوسط الأجر في القطاع الخاص بمعدل ضعفين ونصف الضعف في عام 1985، ما لبث أن تزايد الفارق إلى ما يربو على ستة أضعاف في عام 1993⁽³⁰⁾.

ولكن التجربة العملية والتغيرات الاقتصادية التي تحققت، قد أظهرت أن كلا من تشريعات الحد الأدنى للأجور والمستويات المعمول بها غير كافية لتوفير الحماية المطلوبة، وذلك لعدة أسباب. السبب الأول، هو أن القطاع العام ذاته وقع في صراع في ما بين مطلب التوظيف Employment ومطلب مستوى الأجر Wage Level، وغالبا ما اختار القطاع العام توظيف أعداد ضخمة من العمالة العربية، الأمر الذي رفع قائمة الأجر Wage Bill وأثقل كاهل الميزانية، مما دفع متخذ القرار إلى غض الطرف عن موضوع مستوى الأجر، وحدث ما اصطلح على تسميته انطباق الأجر على بعضها Wage Compression، بمعنى أن الفجوة في ما بين الفئات الأجرية المختلفة أخذت في التناقص، تحت وطأة توظيف طوابع العمالة العربية في القطاع العام. وعلى سبيل المثال، فقد تزايدت حصة الأجر في النفقات الحكومية إلى 45% في السعودية و46% في الأردن و34% في المغرب و31% في الكويت و26% في عمان و29% في اليمن. وإزاء ذلك لم يكن مستغربا إقدام الكثير من الدول العربية على تجميد الأجر Wage Freeze، والإبقاء على العلاوة السنوية المقررة في حدود لا تتماشى مع معدلات التضخم.

ولا شك أن حماية مستوى الأجر الحقيقي إنما يتوقف في نهاية المطاف على معدلات إنتاجية العمالة العربية. ويبدو أن كلا من إنتاجية العمالة Labor Productivity والانتاجية الكلية (TFP) سجلت معدلات نماء منخفضة ومتذبذبة بفعل عوامل هيكلية في الاقتصاد

⁽³⁰⁾ عيسى حاجي القيسي 2001. "الربح الاقتصادي للعمالة الحكومية في الاقتصاد الكويتي"، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلة 29 عدد 4.

العربي. وعليه فإن أية زيادة في الأجور لا تعكس زيادة في الانتاجية، إنما تشكل نوعاً من "الدعم" أو الهبة، والتي غالباً ما يكون مصدرها الخزائن العامة. وهذا ما حدث بالتحديد في دول الخليج العربية. أما البلدان العربية الأخرى، التي ليس لها ذات الوفرة في السيولة، فقد أحجمت بشكل عام عن تقديم زيادات في الأجر غير متناسبة مع الزيادة المتواضعة (وأحياناً غير المتحققة أصلاً) في الانتاجية، بل اكتفت بتوظيف "جحافل" متزايدة من العمالة في القطاع العام، عند مستويات منخفضة من الأجور.

ثم كانت هناك برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي، اتبعتها الكثير من البلدان العربية، حيث أثرت على مستويات التشغيل والأجور والمعيشة بشكل عام، سيما بالنسبة لفئات محدودتي الدخل. وبطبيعة الحال، فإن هذه البرامج قد أثرت أيضاً على شبكات التكافل الاجتماعي، لأنها كانت مدعاة لتخفيض الانفاق الحكومي على برامج الدعم، لا بل وبرامج البنية التحتية والخدمات التعليمية والصحية⁽³¹⁾.

غاية ما في الأمر، أن الأجور الحقيقية في الاقتصاد العربي قد انخفضت. ففي مصر مثلاً إنخفضت الأجور الحقيقية في كافة القطاعات من معدل عام قدره 80.4 عام 1981/80 إلى 67.8 عام 1995/94⁽³²⁾. وإن كان هذا الانخفاض قد عم كافة الأنشطة إلا أنه أصاب عمال الانتاج من المهنيين والعاملين في أنشطة الخدمات والصناعة والعمال الزراعيين الأجراء أكثر من غيرهم، كما انخفضت أيضاً الأجور الحقيقية لمحدودي الدخل أكثر من غيرهم⁽³³⁾. ولم يكن هذا الانخفاض في الأجور سمة تخص الاقتصادات العربية غير النفطية فحسب، بل انسحب أيضاً على الاقتصادات النفطية. فعلى سبيل المثال، إنخفضت تكلفة وحدة العمالة Unit Labor Cost (التي تعكس العلاقة فيما بين الأجور الحقيقية والانتاجية) في سلطنة عمان إنخفاضاً قدره 33% خلال الفترة 1995/80⁽³⁴⁾. كما تظهر تحليلات مماثلة، أن معدلات الأجور الحقيقية والانتاجية في الاقتصاد السعودي إتجهت إلى الانخفاض بشكل مضطرب خلال الفترة 1981-1999⁽³⁵⁾.

كذلك فقد انخفض الأجر الحقيقي في اليمن من حوالي 5,600 ريال يمني في مطلع التسعينيات إلى أقل من 1000 ريال في عام 1996 (علماً بأن الأجور الاسمية إرتفعت من 5,600 إلى حوالي 10,000 ريال خلال الفترة ذاتها)⁽³⁶⁾. كما تدهورت مستويات الأجور في بعض الدول العربية بفعل الحروب والنزاعات المسلحة. ففي لبنان مثلاً، حدث نقص حاد في دخول الأسر، فشهدت أجور الفئات الاقتصادية الدنيا انخفاضاً بنسبة 65% على امتداد الفترة من 1974 إلى 1990، في حين نقصت أجور الطبقة المتوسطة بنسبة 75%، أي أنها كانت أشد تضرراً من الطبقات الأخرى⁽³⁷⁾. كما أدت الأوضاع الاقتصادية المتردية في العراق إلى

(31) انظر مثلاً

World Bank 2001, *Social Indicators*, World Bank, Washington DC

(32) Radwan, Samir 1997 "Toward Full Employment: Egypt Into The 21st Century", The Egyptian Center For Economic Studies, ECES Distinguished Lecture Series 10.

(33) السيد، هدي 1997 "آثار برنامج التثبيت والتكيف الهيكلي على مستوى المعيشة في مصر"، مجلة *مبحاث اقتصادية عربية* 9/1997.

(34) Chami Saade, 1999. "External Shocks, Policy Responses, and Domestic Adjustment in Oman Beyond The Oil Horizon Policies Toward Sustainable Growth". Mansur, A. and V. Treichel. IMF Occasional Paper 185.

(35) Al-Qudsi, S. and Abu-Dahesh, A. 2000, "Does The Labor Market Partly Explain The Output Decline in Saudi Arabia?" "Saudi Economic Association 13th Annual Meeting, Riyadh, October.

(36) World Bank 1996, *Yemen: Public Expenditure Review*. World Bank, Washington DC.

(37) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا 1997. *الفقر في غرب آسيا: منظور اجتماعي*، بيروت-لبنان.

انخفاض معدلات الأجور إلى نحو ثلاثة دولارات شهريا، الأمر الذي حدا بكثير من العمال إلى ترك وظائفهم، والانهماك في أعمال ثانوية، كما تقشى الفقر وازدادت وفيات الأطفال وتدنى مستوى التعليم (38).

مجمل القول أن مستويات الأجور في الاقتصاد العربي قد تعرضت لتدهور حاد منذ عقد الثمانينات، ولم يشفع لهذا التدهور برامج الدعم وتشريعات الحد الأدنى للأجور، لأنها أي البرامج لم تستطع مقاومة شدة الانهيار في معدلات الأجور. وحيال ذلك كله، لم يكن مستغربا زيادة عدد الفقراء العرب وتراجع مستويات المعيشة. وإذا كان معدل الفقر قد راوح حول نسبة 20%، فذلك يوحي بأن شبكات التكافل الخاصة قد لعبت دورا في سد الفجوة التي أحدثتها هذا التراجع، وربما بالتعويض جزئيا محل برامج وشبكات التكافل الحكومية، التي تراجعت تحت وطأة العجوزات في الموازنة العامة. وليس لدينا ما يثبت هذه المقولة إحصائياً سوى بيان مستوحى من اليمن. فوفقا لبحث ميزانية الأسرة لعام 1992، فإن الإعانات كانت تمثل أقل من 1% من إجمالي دخول الأسر وحوالي 2% من دخول العشير الأفقر من الأسر. أما في عام 1998، فإن بحث ميزانية الأسرة أظهر ارتفاع حصة الإعانات من إجمالي دخول الأسر بشكل عام، وارتفاع حصة الأسر الفقيرة بشكل خاص إلى نحو 8%، مع ملاحظة أن معظم الزيادة في التحويلات المالية جاءت من مصادر أهلية غير رسمية.

البطالة

رأينا كيف أن الدول العربية سعت إلى توظيف الساعين (سيما خريجي الجامعات) نحو التشغيل في القطاع العام. وفي ذات الوقت فإن بعض الدول العربية وضعت حدا أدنى للأجور. تتوقع النظرية الاقتصادية أن فرض حد أدنى للأجور يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة. وفي غياب النمو الاقتصادي، ازدادت معدلات البطالة حتى وصلت إلى نحو 15% في الأقطار العربية، أي بواقع حوالي 14 مليون عاطل عن العمل. ولم تسلم حتى دول الخليج العربية من إشكالية البطالة، وبعضها في الأساس ناجم عن تقاعس المهارات المحلية، سيما في سنوات الطفرة الاقتصادية والمالية. إلا أن بعض البطالة ناجم عن سياسات الاستقدام ذاتها، التي وجدت في ظل "نظام الكفيل" مصدرا للتكسب يتزايد مع تزايد أعداد العمالة الوافدة (39). وكان من نتائج ذلك أن استقدمت أعدادا من العمالة غير الماهرة وشبه الماهرة، التي زاحمت العمالة الوطنية في حرف ومهن متدنية الأجر في القطاع غير المنظم **Informal Sector**، وكان أن تمخض عن هذه السياسات تزايد أعداد العاطلين بين صفوف العمالة الوطنية، حتى تراوحت ما بين 12% إلى 15% وفق لبعض التقديرات (40).

وفي الدول التي اتبعت إجراءات التكيف والإصلاح الاقتصادي والخصخصة، فإن معدلات البطالة تزايدت بشكل ملحوظ. وعلى الرغم من أنه كان هناك اتجاه نحو تدهور سوق العمل وازدياد البطالة قبل شروع البلدان العربية في تطبيق هذه البرامج، إلا أن هذه الأخيرة لم

(38) Abbawi, L. 2001 "Arab NGO Network for Development, Iraq Progress Report". www.Globalsolidarity.org.

(39) مجلة الزمن "نظام الكفيل والبديل" العدد 167 يناير 2002.

(40) تقرير الشال الكويتي الأسبوعي الذي نقلته جريدة الشرق الأوسط عدد 16، مارس 2002 وكذلك البنك السعودي الأمريكي. الاقتصاد السعودي عام 2002، فبراير 2002.

تنجح في تعديل الاختلالات في هذه السوق بقدر ما كان اهتمامها منصباً على تصحيح الاختلالات في سوق العمل والخدمات والأسواق المالية⁽⁴¹⁾.

يبين جدول (9) تسارع معدلات البطالة في بعض البلدان العربية خلال عقدي الثمانينات والتسعينات، فقد ازداد معدل البطالة في اليمن على سبيل المثال من 12.3% إلى 18.2% خلال الفترة

1990-1997⁽⁴²⁾، وهذا أمر يستلزم الالتفات إليه، سيما وأن الأدبيات المعاصرة تظهر أن انخفاض الأجور والبطالة توأمان يتجهان يدا بيد في طريق وعرة مقفرة ومفكرة. فعاطل اليوم عاطل الغد قليل الأجر بعد غد ومنعطل في اليوم الذي يليه⁽⁴³⁾. ولا ريب في أن البطالة ضارة بالاقتصاد العربي، لأنها تمثل تجميدا لقوى إنتاجية وخفضا للطلب الفعلي في الاقتصاد. ووفق تقديرات منظمة العمل العربية فإن ارتفاع معدلات البطالة إلى المستويات السائدة في منتصف التسعينات قد خفض الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العربي بمقدار 133 بليون دولار، أي حوالي 2.5% من إجمالي الناتج فيه. وإنه لمن اللافت أن تتزايد معدلات البطالة والفقير في الوقت الذي تتزايد فيه أحجام الاستثمار العربية في الخارج، وفي ذات الوقت يزاحم العمالة العربية، سيما في أسواق العمالة الخليجية، ما يقرب من تسعة ملايين عامل معظمهم من جنسيات غير عربية⁽⁴⁴⁾. وفي محاولة منها لمكافحة البطالة، عمدت بعض الدول العربية إلى إنشاء برامج متخصصة، ومثال ذلك الصندوق الاجتماعي في مصر، الذي قام بتوفير حوالي 114 ألف فرصة عمل دائمة وحوالي 120 ألف فرصة عمل مؤقتة منذ عام 1992 حتى حدود عام 2000، وبلغ عدد المستفيدين حوالي 24 مليون نسمة⁽⁴⁵⁾. كما قامت الكثير من البلدان العربية بدعم البرامج الاجتماعية، والمحافظة على معدلات مرتفعة للانفاق الاجتماعي، في محاولة للحد من الفقر. ومن ذلك مثلا، أن برامج مكافحة الفقر والبطالة قد أدت في تونس إلى خلق 600 ألف فرصة عمل خلال الفترة 1987-1998، علاوة على الحفاظ على مستوى التحويلات الاجتماعية في حدود 20% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما سمح بتمويل اجتماعي يفوق الأجر الأدنى لكل أسرة⁽⁴⁶⁾. ولكن يبدو أن الكثير من الاقتصادات العربية تحتاج إلى تنفيذ برامج تكون فاعلة في تأهيل العاطلين عن العمل، إلى جانب وضع نظام تأمين ضد البطالة، وهو ما طالب به مؤخرا العاطلون عن العمل في البحرين مثلا⁽⁴⁷⁾. ولا ريب في أن كلا من القطاع الخاص والعام والجمعيات الخيرية تحتاج إلى تضافر جهودها على نحو يزيد من التشغيل، ويخفف من احتمالات البطالة، بما في ذلك تفعيل برامج تأهيل وتدريب القوى العاملة العربية. كما يجب مساعدة المحتاجين منهم لما روي عن النبي صلي الله عليه وسلم

⁽⁴¹⁾ بلقاسم، العباس ورياض دهال 1998. "البطالة وبرامج التصحيح الهيكلي في بعض الأقطار العربية"، في وديع، عدنان (محرر)، تنظيم ونمذجة أسواق العمل وديناميكية اليد العاملة في البلدان العربية، دار طلاس للدراسات والنشر، سورية، الجزء الثاني.

⁽⁴²⁾ Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) 2000 Survey Part (2). Unemployment in the ESCWA Region: Selected Case Studies. New York.

⁽⁴³⁾ Arulampalam, W., Gregg, P. and M. Gregory 2001. "Unemployment Scarring", The Economic Journal. Vol. 111, No. 475, F577-84.

⁽⁴⁴⁾ مجلة الاقتصاد الإسلامي "12.5 مليون عاطل عربي والعمالة الأجنبية تغزو مجتمعاتنا" العدد 242 اغسطس 2001.

⁽⁴⁵⁾ عثمان أحمد عثمان 2000. "أبعاد السياسة الاقتصادية وآثارها على الفقر وتوزيع الدخل في مصر"، كتاب البطالة والفقير: واقع وتحديات، مؤسسة عبد الحميد شومان.

⁽⁴⁶⁾ منجي العايب 2000، "التجربة التونسية في مكافحة الفقر" في البطالة والفقير، مؤسسة عبد الحميد شومان

⁽⁴⁷⁾ جريدة الحياة 2002، "مسيرة للعاطلين عن العمل في البحرين تطالب بنظام تأمين ضد البطالة"، 11 مارس.

قوله: "ليس المسكين الذي ترده الأكلة والاكلتان واللقمة واللقمتان والتمررة والتمرثان ، قالوا: فما هو؟ قال: الذي لا يجد، ولا يتصدق عليه"، وهو بالاصطلاح المعاصر "العاطل" الذي لا يجد عملا يكسب منه قوته وقوت عياله (48).

جدول (9)
معدل البطالة في الاقتصاد العربي

معدل البطالة				
الدولة	السنة	ذكور (%)	اناث (%)	اجمالي (%)
الجزائر	1982-1980	.	.	.
	1997-1994	26.9	24.0	26.4
مصر	1982-1980	3.9	19.2	5.2
	1997-1994	7.6	24.1	11.3
الأردن	1987	.	.	14.8
	1991	.	.	17.1
	1993	.	.	18.8
	1994	.	.	15.0
	1996	.	.	12.0
	1997	.	.	13.2
	1998	.	.	14.7
	1982-1980	.	.	.
المغرب	1997-1994	15.8	23.0	17.8
	1998	.	.	19.1
	1999	.	.	22.4
	1990	.	.	12.3
اليمن	1992	.	.	15.1
	1995	.	.	16.4
	1997	.	.	18.2
	1985	.	.	8.6
لبنان	1990	.	.	7.1
	1992	.	.	7.1
	1996	.	.	8.9
	1995	18% (الضفة)	30% (غزة)	24
فلسطين	1998	.	.	14.4
	1999	.	.	12.4
	2001	.	.	50

المصدر: The World Bank, 2001. World Development Indicators. Al- Qudsi (2000) For West Bank & Gaza 1995. قراءة في واقع البطالة في الأردن، 2000. البطالة والفقر: واقع وتحديات (الأردن ، المغرب، مصر، تونس،

(48) محمد عابد الجابري، 1995. "الروافد الفكرية العربية والاسلامية لمفهوم التنمية البشرية" في التنمية البشرية في الوطن العربي 1990-1992، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان.

الكفاءة التوزيعية لشبكات التكافل

يمكن النظر الى كفاءة شبكات التكافل الاجتماعي من زوايا ثلاث. الزاوية الأولى، هي مدى قدرة أوعية التكامل الاجتماعي على استيعاب الموارد المالية التي تمكنها من أداء مهامها. وهذه الكفاءة هي صنو كفاءة أنظمة "الجباية" الاقتصادية في تجميع الموارد المالية من روافدها المختلفة واستيعابها في أنظمتها المالية والإدارية. أما الزاوية الثانية، فهي تكاليف إدارة هذه الشبكات ونسبتها الى مواردها. فانخفاض نسبة التكاليف الإدارية يعني أن هذه الشبكات فاعلة إقتصاديا ولا تشكل عبئا ماليا لإدارتها. والمتعارف عليه أن شبكات التوزيع عادة ما تعثر بها التخمّة الإدارية، فترتفع تكاليفها وتقل جدواها، سيما إذا ما أصيبت بأعراض ما اصطلح على تسميته " الوعاء المتقوب Leaky bucket" الذي يفقد ما جمع فيه لتقبأصابه. وأما الزاوية الثالثة، فتتعلق بمدى كفاءة الشبكات في تصريف الموارد إلى الجهات المستحقة لها من الأسر والأفراد وغيرهم. وهذه الكفاءة هي كفاءة تحديد هدف الإعانات وسبل توصيل المعونات التكافلية إلى مستحقيها دون غيرهم. ونضرب صفحا عن معالجة التكاليف الإدارية لعدم توفر بيانات بشأنها. أما كفاءة استيعاب الموارد، فيكفي لتوضيحها الإشارة إلى أحد أبواب الموارد المالية وهو باب الزكاة كمثال عليها .

فالمعروف أن الجمهرة الغالبة من الأصول التي يحول عليها الحول تخضع لزكاة نسبتها 2.5% من قيمة هذه الأصول. ووفقا لبعض التقديرات الحديثة، فإن الأصول المالية الموجودة في البنوك للطبقات الثرية في الوطن العربي والتي يقدر عددها بحوالي 200,000 ثري عربي تربو على 1190 بليون دولار⁽⁴⁹⁾ ، الأمر الذي يعني أن حجم إيرادات الزكاة المحتمل Potential عن هذا البند فقط هو في حدود 29.8 بليون دولار . وبافتراض أن معدل الفقر في الاقتصاد العربي هو في حدود 20% (أي حوالي 60 مليون فقير من أصل نحو من 300 مليون عربي)، فإن توزيع حصيلة مورد الزكاة هذا يعني أن يحصل كل فرد على حوالي 495 دولار في المتوسط (29.8 بليون توزع على 60 مليونا)، ومؤدى ذلك أن الموارد المالية المحتملة Potential للزكاة قادرة على مكافحة إشكالية الفقر، بل وتوفير فرص التشغيل للعاطلين عن العمل في الاقتصاد العربي. ولكن يبدو أن أوعية الشبكات التكافلية العربية لا يقدر لها الحصول على هذه المبالغ حتى من عدة مصادر منقولة وثابتة وليس من مصادر الحسابات البنكية فحسب، وربما رد ذلك إلى نقص الوعي بأهمية تفعيل الموارد المالية للزكاة علما بأن هذه الموارد غزيرة، سيما إذا ما أخذت في الحسبان مصادر مالية أخرى كالصدقات وإذا ما اعتبر بقية أفراد المجتمع الذين تجب عليهم الزكوات والصدقات فإن أوعية الشبكات التكافلية العربية الممكنة Potential تبدو ضخمة حقا. ولكن الواضح هو أن الفجوة في ما بين الممكن والمتحقق Potential vs. Actual من إيرادات الزكاة والبر فجوة كبيرة حقا.

ومن أجل توصيف أكثر دقة لنمط المعونات تبعا لمستحقيها، تم تطبيق الاحتمال الأحادي Single Probit Model على بيانات كل من الأردن واليمن. والمتغير المراد تفسيره هو تباين توزيع مبالغ التكافل الاجتماعي في صورة تحويلات مالية مقدمة للأسر تبعا لموقع الأسرة على سلم الدخل، وتبعا لخصائصها الديمغرافية، وسن رب الأسرة وحالته الزوجية، ونوع رب الأسرة (ذكر/ أنثى)، ودرجة التحصيل العلمي، وحالة الالتحاق بقوة العمل

⁽⁴⁹⁾ Boulard,B.2001 "GCC Outward Investment Flows,Inward Investment Needs" Presented at "The Middle East in London "، London June 2001.

وغيرها من المتغيرات. فإذا كانت الأسرة تحصل على معونات، فإن المتغير المراد تفسيره يأخذ القيمة (واحد)، أما إذا لم تكن تحصل على معونات فإن المتغير يأخذ القيمة (صفر). ويظهر جدول (10) نتائج تقدير المعادلة التي تبين بشكل واضح أن قيمة معامل عشير الدخل الأفقر موجبة وأكبر من قيم مثيلاتها من عشير الدخل للأسر الأيسر حالاً. ومؤدى ذلك أن هناك علاقة تنازلية في ما بين مستوى دخل الأسرة وبين درجة التكافل والاعانات التي تحصل عليها.

والحال كذلك بالنسبة للمتغيرات الأخرى، فالمنتسبون إلى سوق العمالة لا يتمتعون "بمزية" الاعانات التي يحصل عليها المتعطلون. كما أن "المتزوجون" أقل ميلاً للتعطّل، ومن ثم أقل تأهلاً للحصول على معونات دخلية. وحيث أن التعليم يزيد من القدرة التكبسية للأفراد، فإن ارتفاع مستوى تعليم رب الأسرة (وارتفاع مستوى تعليم بقية أفرادها) يرتبط بعلاقة سالبة مع حجم واتجاه المعونة التكافلية.

جدول (10)
نموذج الاحتمال الفردي لحصول الأسرة على مساعدات التكافل الاجتماعي
حالة الأردن 1987

المتغير	المعامل	قيمة (ت)
يعمل=1	-86.333	-13.78
رب الأسرة(رجل=1)	39.049	7.46
حجم الأسرة	-8.915	-5.39
إحتمال التعطل	13.689	8.62
تعليم ابتدائي	-16.615	-3.77
تعليم متوسط	-19.368	-2.78
تعليم ثانوي	-25.643	-3.22
تعليم جامعي	-42.581	-2.49
عشير الدخل الأفقر	101.536	10.54
عشير الدخل الثاني	33.775	3.57
عشير الدخل الثالث	32.469	2.57
عشير الدخل الرابع	17.639	1.69
عشير الدخل الخامس	23.687	2.31
عشير الدخل السادس	42.802	4.14
عشير الدخل السابع	7.711	0.69
عشير الدخل الثامن	18.136	1.67
عشير الدخل التاسع	13.965	1.28
حجم دخل الأسرة	-.023	-1.51
الثابت	-149.872	-13.18
عدد المشاهدات	5500	

يبين جدول (11) إحتمال حصول الأسرة على معونات تكافلية تبعاً لموقعها على سلم الدخل. ويبدو جلياً تناقص إحتمال الحصول على دعم مع ارتقاء الأسرة على سلم الدخل. غير أن ما يثير الانتباه هو أن الدعم لا يعلق على الأسر الفقيرة بتاتا، الأمر الذي يعني ضرورة الالتفات إلى قدر أكبر من الانتقائية في توجيه المعونات التكافلية إلى مستحقيها.

جدول (11)
إحتمالات الحصول على معونات اجتماعية تبعاً لفئات دخل الأسرة
الأردن 1987

الإحتمال	عشير الدخل
.2744	عشير الدخل الأفقر
.0614	العشير الثاني
.0795	العشير الثالث
.0478	العشير الرابع
.0421	العشير الخامس
.0742	العشير السادس

.0285	العشير السابع
.0371	العشير الثامن
.0371	العشير التاسع
.0229	العشير الأغني

كما إن نتائج نموذج الاحتمال الفردي Probit Model في اليمن، تظهر أن فئات كبار السن (55 عاما فأكثر) هم أكثر إحتمالاً للحصول على المعونات الاجتماعية، كما أن ارتفاع مستوى تعليم رب الأسرة يقترن بانخفاض إحتمال تقديم مساعدات مالية. ويرتفع إحتمال الحصول على مساعدات في حالة أسر الحضر بالقياس إلى الأسر الريفية، وهو أمر مدعاة للانتباه، سيما وأن الريف يكتظ بالفقراء في اليمن. كما أن إشارات المتغيرات الخاصة بمستوى المعيشة (الفقر، عشير الدخل) تؤكد أن المساعدات توجه إلى الأسر الفقيرة، وتتناقص كلما تصاعد موقع الأسرة على سلم الدخل، ولكنها لا تتقي تماما بالنسبة للأسر الفنية، وهو أمر لافت ومماثل للحال في الأردن.

جدول (12)

التأثير الحدي للعوامل المؤثرة على احتمال توزيع الاعانات
 نموذج بروبت Probit Model: Marginal Effects
 حالة اليمن 1999

المتغير	المعامل	قيمة (ت)
فئة العمر		
19-15	-.0021	-0.89
24-20	-.0591	-19.99
29-25	-.0841	-25.28
34-30	-.0405	-10.90
39-35	-.0425	-11.64
44-40	.0024	0.60
49-45	-.0241	-5.65
54-50	.0536	12.31
59-55	.1089	20.55
64-60	.1023	20.59
65 + فأكبر	.2201	60.97
تعليم ابتدائي	-.0100	-1.67
تعليم متوسط	.0208	6.05
تعليم ثانوي	-.0248	-5.98
تعليم جامعي	-.0996	-14.42
رب الأسرة (رجل=1)	-1.3572	-527.51
الحضر	.1542	97.04
حجم الأسرة	-.0043	-33.57
الأسرة الفقيرة=1	.4559	23.17
عشير الدخل الأفقر	.4208	134.83
عشير الدخل الثاني	.3992	128.89

-130.05	-4279	عشير الدخل الثالث
-153.30	-4904	عشير الدخل الرابع
-151.33	-4726	عشير الدخل الخامس
-88.81	-2817	عشير الدخل السادس
-66.60	-2028	عشير الدخل السابع
-80.35	-2459	عشير الدخل الثامن
-60.71	-1838	عشير الدخل التاسع
211.38	7459	الثابت
	4045809	عدد المشاهدات
	-1934545.1	لوغاريتم الدالة الاحتمال
	352134.81	LR chi2 (28)

وبناء على نتائج كل من الأردن واليمن، فإنه يمكن القول بأن شبكات التكافل تبدو قادرة على تحديد المجتمع الذي يحتاج الى مساعدتها. والدليل على ذلك أن الفئات الدخلية الدنيا في المجتمع تحصل على قدر أكبر من المساعدات من الفئات الأقل فالأقل حاجة الى المساعدة. فالقيمة المطلقة للمعونات التي يتلقاها العشير الأكثر فقرا في الأردن تصل الى حوالي ضعف قيمة المعونات التي تقدمها شبكات التكافل الى كل من العشير الخامس والسادس من الدخل. وتشكل نسبة الاعانات إلى دخل أسر العشير الأول حوالي 10%، في حين أن المعونات التي تقدمها شبكات التكافل تشكل ما نسبته 2.5% تقريبا من دخول العشير الخامس والسادس. ولا يعني هذا أن كفاءة التوزيع تامة ولا تشوبها شائبة وإنما المقصود أن شبكات التكافل الاجتماعي بشكل عام، تبدو قادرة على تحديد الفئات الاقتصادية والاجتماعية الأولى بالدعم والمستحقة للرعاية.

كفاءة الشبكات الأهلية والحكومية

ومن أجل التثبت من مصداقية النتائج عاليه، نقوم في ما تبقى من هذا الجزء بتحليل كفاءة منظومة التكافل الأهلية والحكومية من واقع بيانات بحث الفقر في اليمن لعام 1999. ولعل ما يميز هذا البحث هو احتوائه على معلومات عن مصادر دخل الأسرة، شاملة صور الاعانات المختلفة كالزكاة والاعانات من أفراد في داخل اليمن، والتحويلات من صندوق الرعاية الاجتماعية، وتحويلات من أفراد في الخارج، ثم تحويلات منظمات وهيئات خاصة أجنبية. وقد فصلّ البحث على وجه التحديد بيانات دخل الأسرة من التحويلات، تبعا للبنود التالية:

1. الدخل من التقاعد (يتم تناوله في الجزء الأخير من هذه الدراسة).
2. دخل الأسرة من الزكاة.
3. الدخل من تحويلات محلية من أفراد خارج الأسرة نقدية وعينية غير غذائية.
4. الدخل من تحويلات خارجية من أفراد خارج الأسرة نقدية وعينية غير غذائية.
5. تحويلات من صندوق الرعاية الاجتماعية.
6. تحويلات من منظمات خارجية أو داخلية نقدية وعينية غير غذائية.

وبهذا القدر من التفصيل يمكن التفرقة في ما بين الزكاة التي تتلقاها الأسر وبين الاعانات والتحويلات الرسمية، متمثلة في تحويلات من صندوق الرعاية الاجتماعية وهو صندوق أنشأته الدولة في عام 1996 برأسمال قدره (10 ملايين دولار أمريكي) قابلة للزيادة

من المانحين الأجانب ويهدف الى تحديد الأسر الأكثر فقرا ومساعدتها. وقد تعامل الصندوق مع (40,000) أسرة بشكل مبدئي، تم زيادة أعدادها في السنوات اللاحقة. وقد تم احتساب نصيب الأسرة تبعا لسلم الدخل من صور الاعانات المختلفة كما هي موضحه في جدول (13). ومنه يمكن استنتاج السمات التالية:

أولاً: أن التحويلات الخاصة ببند الزكاة على درجة واضحة من الكفاءة، بمعنى أنها تصب في فئات الدخل الفقيرة أكثر مما تتسحب على الفئات الدخلية الغنية. وأما تحويلات صندوق الرعاية الاجتماعية، فتبدو أقل كفاءة في الوصول الى أهدافها من بنود الزكاة. ولربما عزي هذا الأمر الى عاملين: الأول، هو أن مصارف الزكاة محددة شرعا، وعادة ما يتم إخراجها إلى من تثبت حاجتهم إليها بحكم قرابة أو علاقة عمل أو مجاورة في الأحياء السكنية وخلافه. أما العامل الثاني، فهو أن صندوق الرعاية الاجتماعية ما يزال حديث العهد بموضوع التحويلات الأسرية، ويحتاج إلى استكمال قواعد بيانات عن الأسر المحتاجة وآلية لتوصيل التحويلات إليها.

جدول (13)
كفاءة توزيع الزكاة وتحويلات صندوق الرعاية الاجتماعية
في اليمن والتحويلات الأخرى (القيم بالريال اليمني) 1999

تحويلات منظمات وهيئات	تحويلات أفراد من الخارج	تحويلات أفراد من الداخل	تحويلات صندوق الرعاية الاجتماعية	الزكاة	عشير الدخل
58	492	1147	886	940	العشير الأفقر
50	1334	2869	666	895	الثاني
14	1634	3628	717	820	الثالث
20	2284	4171	462	795	الرابع
54	2950	3050	371	700	الخامس
20	4472	3886	728	690	السادس
219	8332	4666	432	671	السابع
107	13594	4882	706	678	الثامن
3820	22444	8198	914	618	التاسع
20624	94228	14758	739	469	العشـير الأغنى

ثانياً: أن دائرة عمل الزكاة أوسع من دائرة عمل صندوق التحويلات الاجتماعية، إذ يستفاد من نتائج بحث الفقر أن عدد الأسر المستفيدة من مبالغ الزكاة يزيد عن أربعة أضعاف عدد الأسر التي تقيد من تحويلات الصندوق.

ثالثاً: أن متوسط قيمة مبالغ التحويل للأسرة الواحدة في حالة الزكاة أكبر قليلاً من قيمة المتوسط للأسرة الواحدة في حالة الصندوق (حوالي 770 ريال للأسرة الواحدة شهرياً مقابل 630 ريال للأسرة في حالة الصندوق).

رابعاً: أنه في حالة كل من تحويلات الصندوق وتحويلات الزكاة فإن قدرا من التحويلات "يتسرب" الى الفئات العليا من الدخل، الأمر الذي يستوجب الحيطة للتأكد من استحقاق مبالغ

التحويل. وينبغي ملاحظة أن هذا التسرب قد لا يعيب بالضرورة أجهزة التحويل، حيث قد تذهب بعض التحويلات لأغراض ليست ذات صلة بالدخل، ومثال ذلك تحويلات لعلاج أفراد الأسرة أو لتعليم أبنائهم. كما أن ما يسترعي الانتباه هو كفاءة تحويلات أفراد المجتمع من الدخل إلى أسرهم وذويهم. فهذه التحويلات هي تحويلات خاصة يغلب عليها صلة الرحم، ومثالها إحسان الأبناء والبنات إلى آبائهم وأمهاتهم، أو أنها صدقة من أفراد ومؤسسات لمن يستحقها. أما تحويلات الأفراد من الخارج فانها تتزايد قيمة وحصة مع تزايد فئات الدخل. ومرد ذلك أن هناك قدرا من الانتقائية **Selectivity** للهجرة إلى الخارج فيهاجر من يقدر على الهجرة ومن يستطيع تحقيق سعة في الرزق لتعليم ناله أو لقدرات وموهبة عنده في تحصيل الرزق. والقادرون على مثل هذا الأمر هم المنتسبون إلى فئات الدخل الوسطى والعليا وأسره تجني ثمار ذلك .

وأخيرا، فإن اللافت أن التحويلات من المنظمات والهيئات الأجنبية تتميز بانخفاض كفاءتها **Regressive**، إذ تتزايد حصة الأسر منها كلما ارتفعنا على سلم الدخل.

شبكات الدعم العيني

لا يكاد يخلو إقتصاد دولة عربية من برامج حكومية، تهدف إلى دعم سلع غذائية بذاتها أو دعم للمحروقات وخدمات الكهرباء والمياه . والسؤال الذي يتبادر الى الذهن هو مدى كفاءة هذه البرامج من حيث قدرتها على توصيل إعاناتها إلى مستحقيها. وبغية الإجابة على هذا التساؤل، نقوم في هذا الجزء بمراجعة مختصرة للمصادر المنشورة حول هذا الموضوع، في بعض الدول العربية التي تتوفر عنها بيانات قابلة للمقارنة نوعا ما. ونلفت انتباه القارئ إلى أن البيانات المتوفرة ليست موحدة المعايير. فبعض الدول يكون البيان على مستوى الإنفاق، في حين يستخدم الدخل كمعيار في دول أخرى. وفي بعض الحالات تكون وحدة القياس هي الأسرة بصرف النظر عن تباين التركيب الديمغرافي بين الأسر، في حين تنشر بيانات دول أخرى على مستوى الفرد. كما تختلف الفترات الزمنية التي جمعت عنها البيانات ودرجة تمثيلها للمجتمع، ناهيك عن تفاوت درجة تغطية وتفصيل السلع والخدمات التي نشرت عنها الاحصاءات .

لقد تم تقسيم فئات المجتمع في مصر إلى خمس فئات تبعا لمعدلات الإنفاق الفردي الكلي، بغية استشراف درجة عدالة توزيع الدعم السلعي الغذائي . وقد تركز الدعم الغذائي على الخبز بأنواعه الثلاثة "الخبز البلدي"، "وخبز القمح" "وخبز الفينو". إضافة إلى ذلك، فقد قامت الحكومة بدعم السكر والزيوت ، ويصور الجدول التالي نصيب فئات الإنفاق المختلفة من الدعم

جدول (14-أ)

توزيع الدعم الغذائي في المدن المصرية حسب فئات الإنفاق الأسري في عام 1997

جنيه مصري
للفرد/أسبوعياً

المجموع	أعلى % 20	الرابع	الثالث	الثاني	أدنى %20	
1.26	1.04	1.22	1.35	1.33	1.36	الخبز البلدي
0.10	0.08	0.07	0.11	0.14	0.10	خبز القمح
0.21	0.18	0.24	0.27	0.20	0.16	الزيوت

0.23	0.30	0.22	0.24	0.17	0.21	السكر
1.79	1.60	1.75	1.96	1.85	1.83	إجمالي
3.12	1.43	3.10	4.81	6.20	8.74	نسبة الاعانات للانفاق
57.38	112.00	56.19	40.78	29.78	20.94	متوسط الانفاق في أسبوع

جدول (14-ب)

توزيع الدعم الغذائي في الأرياف المصرية حسب الانفاق الأسري في عام 1997
جنيه مصري للفرد/أسبوعياً

المجموع	أعلى % 20	الرابع	الثالث	الثاني	أدنى %20	
0.70	0.84	0.77	0.68	0.62	0.59	الخبز البلدي
0.55	0.46	0.65	0.45	0.57	0.64	خبز القمح
0.21	0.26	0.23	0.20	0.20	0.17	الزيوت
0.23	0.30	0.22	0.24	0.17	0.22	السكر
1.70	1.86	1.87	1.58	1.57	1.62	إجمالي
5.26	3.39	5.77	6.17	7.68	10.43	نسبة الاعانات للانفاق
32.29	54.85	32.39	25.60	20.47	15.51	متوسط الانفاق في أسبوع

المصدر: Adams, R. Jr. 2001, **Self-Targeted Subsidies: The Distributional Impact of The Egyptian Food System.** World Bank, Washington DC.

وقد أظهرت دراسة ريتشارد آدمز⁽⁵⁰⁾ أن الدعم الحكومي للسلع الغذائية نجح في توصيل مبالغ الدعم إلى المحتاجين من سكان المدن Urban، وذلك لاعتبارين: الأول، هو أن الدعم ينصب على سلع تعد رديئة Inferior Good مثل الخبز البلدي التي يقل حجم الانفاق عليها مع تزايد الدخل. الاعتبار الثاني، هو أن حجم الاعانات ذاتها يتجه إلى التناقص مع تزايد مستوى الدخل. ومرجع ذلك أن الخبز البلدي يمثل النصيب الأكبر، حيث يحوز على ما نسبته 74% من جملة التحويلات الغذائية إلى الفقراء. إلا أن التحويلات الغذائية الأخرى لا تنسم بنفس الدرجة من الكفاءة، أي أنها تصل إلى كافة فئات الدخل بمعدلات متساوية تقريباً، وبالتالي فهي لا تفيد الفقراء تحديداً.

أما في الريف، فإن توزيع الدعم الغذائي أقل عدالة، بمعنى أن فئات الدخل الأيسر حالاً تستفيد من الاعانات الغذائية شأنها شأن الفئات الدخلية الدنيا. ويرجع ذلك في الأساس إلى أن "الخبز البلدي" في الأرياف لا يعد "سلعة رديئة"، وبالتالي فإن الأسر الأعلى دخلاً لا تتصرف عن إستهلاكه، سيما وأن صناعة الخبز تتم في كل بيت ريفي تقريباً، وتقوم بها النساء بصرف النظر عن مستويات معيشة أسرهن.

أما الدعم الغذائي في الأردن، فإنه أقل حساسية للفئات الدخلية كما يظهر ذلك الجدول (15). ويتضح أن من بين السلع الغذائية المدعومة فإن القمح نخب أول المستورد هو الذي يفيد

⁽⁵⁰⁾ Adams, R. Jr. 2000, "Self-Targeted Subsidies: The Distributional Impact of the Egyptian Food

العشير الأفقر من السكان أكثر من إفادة العشيرات الأيسر حالاً. أما بقية السلع فإن إفادة أصحاب الدخل العليا منها أكبر بكثير من درجة إفادة أصحاب الدخل الدنيا. ومن ذلك مثلاً حالة القمح الأمريكي المستورد، الذي تبلغ درجة إفادة أغني عشير ما يربو على عشرة أضعاف الفائدة المناظرة في حالة العشير الأكثر فقراً. ومرد ذلك في الأساس، أن التحويلات العينية هنا هي بمثابة اعانات عامة **General Subsidy**، كما أن السلع المدعومة ليست سلعا رديئة، وبالتالي يقبل عليها الأثرياء شأنهم شأن الفقراء. وتستتبط عدم كفاءة نظام دعم الغذاء العيني في الأردن من حيث أنه خلال الفترة 1986-1992 انخفض الانفاق الحقيقي لكافة الفئات الدخلية إلا أنه أصاب الفئات الأفقر بشكل أكبر. وعلى سبيل المثال، فإن في حالة العشيرين الأول والثاني أي أفقر 20% من السكان إنخفض الانفاق بالقيم الحقيقية بنسبة 36%، في حين أنه في حالة أغني 20% من السكان فإن الانخفاض كان بنسبة 11%. وخلال هذه الفترة إرتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة 78% بسبب تخفيض قيمة الدينار الأردني وتراجع الدعم السلعي، مما انعكس في انخفاض الاستهلاك الحقيقي بنسبة 36% لفئات الدخل الدنيا (51).

(51) Mansur, 1996, Ibid. System", World Bank, Washington DC.

جدول (15)
توزيع الدينار الأردني الواحد من المعونات الغذائية تبعا لعشيرة الانفاق
الأردن 1987

عشيرة الانفاق							
المجموع	10	9	4	3	2	1	السلعة
							(القمح)
1.000	0.100	0.090	0.121	0.128	0.101	0.145	نخب أول
1.000	0.074	0.088	0.141	0.089	0.088	0.149	أوروبي
1.000	0.060	0.079	0.099	0.119	0.118	0.076	مخلط
1.000	0.078	0.103	0.101	0.079	0.087	0.062	محلي
1.000	0.133	0.111	0.096	0.089	0.087	0.075	الخيز
							(الأرز)
1.000	0.362	0.187	0.041	0.028	0.050	0.032	أمريكي
1.000	0.146	0.145	0.083	0.073	0.060	0.048	أنواع أخرى
1.000	0.342	0.187	0.048	0.028	0.023	0.010	لحوم أغنام
1.000	0.185	0.167	0.075	0.065	0.049	0.035	لحوم عجل
1.000	0.115	0.123	0.110	0.086	0.077	0.060	سكر

المصدر:

Ahmad E. 1998 "Jordan: Restructuring Public Expenditures and Protecting the Poor" in Chu K. and S. Gupta 1998 "Social Safety Nets Issues and Recent Experiences", IMF, Washington DC.

وفي اليمن التي تدعم القمح والكهرباء والمحروقات، فإن النمط يبنىء عن سوء توزيع للدعم الغذائي والكهرباء والمحروقات. وهذا ما يستدل عليه من نتائج بحث ميزانية الأسرة لعام 1992، من أن نصيب العشير الأغني يعادل 15 ضعف نصيب العشير الأفقر في حالة سلعة القمح. وفي حالة سلعة الكهرباء، فإن العشير الأغني يحصل على ضعف مقدار الإعانة، أما في حالة المحروقات فإن نصيب العشير الأغني هو 18 ضعف نصيب العشير الأفقر، كما يبين جدول (16). وإدراكا من الحكومة اليمنية لقلّة جدوى الدعم الغذائي وانخفاض درجة كفاءته، فقد قامت بإنشاء صندوق الرعاية الاجتماعية، من أجل تحديد ومساعدة الأسر الأكثر فقراً، عن طريق مدها بالتحويلات "المالية" كما سبق الحديث عنه آنفا .

جدول (16)
توزيع الدعم الحكومي السلعي في اليمن

محروقات	كهرباء	قمح	
2.0	6.4	2.5	العشير الأفقر
3.3	7.5	4.2	الثاني
3.5	8.9	5.0	الثالث
5.1	9.2	6.0	الرابع
6.1	9.8	7.2	الخامس

6.8	10.9	8.2	السادس
8.8	10.6	9.6	السابع
12.4	11.7	11.9	الثامن
14.9	11.7	14.6	التاسع
37.1	13.1	30.7	العشير الأغني
100.00	100.00	100.00	

المصدر:

World Bank 1996, Yemen Public Expenditure, Washington DC. Review.

والكويت ذات الباع الطويل في مجال الإعانات التكافلية، توفر الدولة فيها للسكان إجمالاً الكهرباء والمياه والوقود بأسعار مدعومة، كما تدعم عدداً كبيراً من السلع الاستهلاكية بهدف خفض تكاليف المعيشة، وتوفر للمواطنين فضلاً عن ذلك دعماً لأسعار مواد البناء الأساسية، كما توفر منحاً لتشجيع الزواج، وتعويزات متنوعة أخرى، وتوفر الحكومة في الوقت ذاته مساعدات مالية مباشرة للأسر الكويتية المحتاجة بلغت قيمتها في عام 1996م نحو 35 مليون دينار كويتي، بينما وصل عدد الأسر المستفيدة من هذه المساعدات نحو 13 ألف أسرة وتذهب النسبة الغالبة من قيمة هذه المساعدات (أكثر من نحو 80% منها) إلى خمس شرائح رئيسية هي: المطلقات نحو 35% والمسنون نحو 20% والمرضى نحو 10% والأرامل نحو 9% والمصابون بعجز مادي نحو 8%⁽⁵²⁾.

إلا أن دعم السلع ذات المرونة الانفاقية المرتفعة كالكهرباء والمحروقات والمياه، جعل نصيب الفئات الدخلية العليا أكبر بكثير من نصيب أصحاب الدخل المحدود والدنيا. ففي حالة الدعم المقدم إلى مياه الشرب مثلاً (وتكلفة المياه مرتفعة في دول الخليج على اعتبار أن مصدرها هو محطات التحلية) فإن نصيب العشير الأغني يزيد 21 ضعفاً عن نصيب العشير الأكثر فقراً.⁽⁵³⁾

جدول (17)

فئات استهلاك الكهرباء تبعاً لنمط المسكن

الكويت 1987

فئات الاستهلاك	شقق	سكن حكومي	فلل خاصة
العشير الأفقر	300	1230	900
الثاني	780	2280	2700
الثالث	1020	2880	4050
الرابع	12000	3240	5040
الخامس	1410	3810	5970
السادس	1530	4410	6870
السابع	1740	5010	7830
الثامن	1980	5850	9060

⁽⁵²⁾ عباس على المجرن، "عوائد وتكاليف الانتقال من نظام الإعانة الاجتماعية إلى سوق العمل في الكويت"، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 98، يوليو/سبتمبر 2000م.

⁽⁵³⁾ Al-Qudsi, S. 1995. Water Resources: Use Constraints & Potential for Cooperation in the Middle East in Spiegel S. & D. Review (eds.), Practical Peacemaking in the Middle East. Garland Publishing, New York-London.

10950	7080	2370	التاسع
17670	11160	6390	العشير الأغني

المصدر:

Salih, S., Al-Qudsi, S. Al-Shatti A.M. & Khalaf, B. 1989. Budgetary Impacts of Major Spending Programs in Kuwait, (ED-19) Kuwait Institute for Scientific Research.

كما نتبين من الجدول (17) فان هناك فجوة كبيرة في ما يبين استهلاك الكهرباء تبعاً لعشير الاستهلاك في الكويت وحسب طبيعة المسكن (شقق ، سكن حكومي ، فلل خاصة)، مع ملاحظة أن أصحاب الفلل الخاصة يستهلكون في المتوسط وحدات كهربائية أكبر من متوسط إستهلاك الأسر في المساكن الحكومية والشقق 7110 و 4710 و 1920 وحدة على التوالي، والمتوسط العام للدولة في عام 1987 كان حوالي 3380 كيلوواط / ساعة شهرياً. وحيث أن سعر وحدة بيع الكهرباء ظل ثابتاً لعقود متتالية ، وحيث أن تكلفة إنتاج الوحدة كانت دوماً تفوق سعر البيع ، فإن مؤدى ذلك أن الدعم يتباين تبعاً لشرائح الاستهلاك . فعشير الاستهلاك الأغني في الفلل الخاصة حصل على دعم قدره 171 ديناراً شهرياً، في حين أن الشريحة الدنيا حصلت على دعم ضمني قدره حوالي 10 دنانير شهرياً. وفي حالة المساكن الحكومية فان مدى الدعم بين أعلى عشير وأقصر عشير كان 121 و 9 دنانير شهرياً على التوالي، وفي حالة الشقق فان المدى تراوح بين 100 دينار و خمسة دنانير تقريباً .

وتتفق نتائج تحاليل الدعم السلعي العربي مع تجارب العديد من الدول النامية، والتي أثبتت فشل سياسة الدعم العام التي كانت تتبعها تلك الدول في تخفيف أعباء المعيشة على الطبقات الفقيرة، بالمقارنة مع التكلفة التي تتحملها حكومات هذه الدول لهذا الغرض. فمن ناحية، كان جانب هام من الاستفاداة من الدعم العام يذهب لصالح الطبقات غير المحتاجة. ومن ناحية أخرى، شجع هذا الدعم على ظهور أنشطة غير مشروعة، متمثلة في عمليات التهريب للاستفاداة من فروق الأسعار. كما عدّ البعض أن الدعم الحكومي سبب من أسباب الفساد والرشوة، وأنه كلما زاد حجم الاعانات كلما زاد مؤشر الفساد الذي يؤثر بدوره سلباً على كفاءة الانتاج والعدالة في توزيع الدخل، ويؤثر سلباً على الحوافز على الاستثمار العيني والبشري، لمزاحمة "البحث عن الربح" للمردود الحقيقي للاستثمار العيني والبشري⁽⁵⁴⁾. هذه الاعتبارات مجتمعه أدت إلى سعي العديد من هذه الدول إلى الاستعاضة عن الدعم العام بآليات وشبكات الدعم الموجه، مثل شبكات الحماية الاجتماعية الهادفة إلى تخفيف أعباء المعيشة على الطبقات الفقيرة حصراً. ومما لا شك فيه، أن نجاح هذه الآليات والشبكات في تحقيق أغراضها يتوقف على مدى كفاءة تصميم هذه الآليات وفعاليتها تنفيذها⁽⁵⁵⁾.

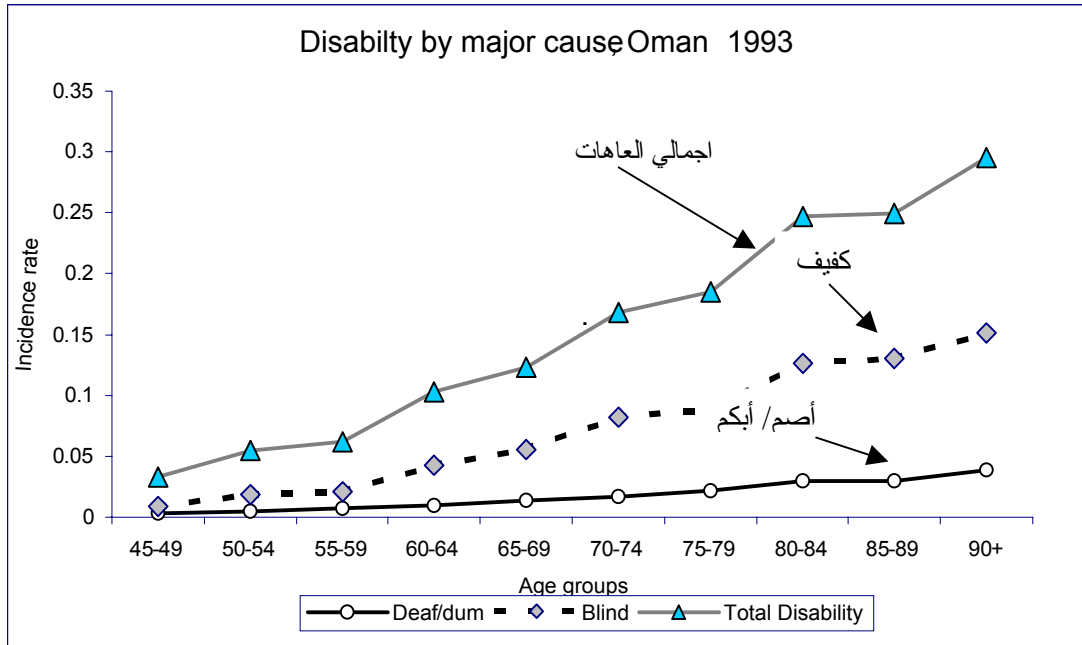
⁽⁵⁴⁾ المرسي السيد حجازي 2001. التكاليف الاجتماعية للفساد "المستقبل العربي"، عدد 266.

⁽⁵⁵⁾ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (وآخرون) 2001، التقرير الاقتصادي العربي الموحد .

دعم المسنين والمتقاعدين

إن الشكل الأخير من أشكال منظومة التكافل الذي نتعرض له في هذه الدراسة، هو دعم المسنين والمتقاعدين العرب. يشكل هذا الدعم نوعاً من بر الأبناء بأبائهم وللاقتصاد العربي بمن أداروا عجلاته شباباً ورجالاً مهنيين ومفكرين وأمهات وأخوات وزوجات لهم كبير فضل في ذلك. وتقصح بيانات بعض البلدان العربية أن المسنين العرب هم أكثر عرضة للإصابة بالعاهاات سواء كانت خلقية أو مرضية أو بسبب حوادث مرورية أو إصابات مهنية. وعلى سبيل المثال وكما هو موضح في الرسم المرفق، فإن احتمال تعرض المسن العربي في سلطنة عمان الى عاهة تصل الى 15% للفئة العمرية (60-64) عاماً، وإلى 17% في الفئة العمرية (74-70) عاماً، وإلى 25% في الفئة العمرية (80-84) عاماً، علماً بأن هذا الاحتمال هو أقل من 2% للفئات العمرية الشابة أي لمن هم أقل من 55 عاماً.

معدل الإصابة بالعاهاات حسب فئات العمر في سلطنة عمان لعام 1993



ويتحقق النمط ذاته في الأردن، الذي تتزايد فيها معدلات الاعاقة مع زيادة فئات السن. وان كانت المعدلات أقل من مثيلاتها في سلطنة عمان، إلا أن اللافت هو أن كبار السن هم أيضاً أكثر احتمالاً للحصول على إعانات، كما يبين ذلك الجدول التالي الخاص بالأردن. والجدير بالذكر أن بعض الدراسات انتهت الى أن قيمة المساعدات الاجتماعية المصروفة لم تعد كافية لتغطية إحتياجات الأسر العربية التي تخصص لها مساعدات. ويعود السبب في ذلك الى أن المخصصات لا ترتبط عادة بمعدلات التضخم، ولا يتم تحديثها سنوياً على هذا الأساس. كما أنها تصرف أحياناً بشكل سنوي وليس على أساس شهري، وهو أمر "قد لا يكون متناسباً مع فئة أو فئات تعاني أساساً من مشكلة إدارة الأموال والتصرف بها بالشكل المناسب" (56).

(56) منيرة بنت عبد الرحمن آل سعود وسامي عبد العزيز الدامغ، 1998. "مدى وفاء مخصصات الضمان الاجتماعي في مدينة الرياض: دراسة استطلاعية"، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلة 26، عدد 3 ص 117-137.

جدول (18)
معدلات الاصابة بعاهات واحتمال الحصول على معونات مالية تبعا للسن
الأردن 1987

المتغير	معدلات الاصابة بالعاهات	احتمالات الحصول على معونات مالية
14 -5	.0003	.0529
19-15	.0042	.0831
24-20	.0062	.0835
29-25	.0042	.0564
34-30	.0049	.0430
39-35	.0049	.0445
44-40	.0088	.0425
49-45	.0096	.0618
54-50	.0181	.1024
59-55	.0463	.1209
64-60	.1166	.1702
65 + فأكبر	.4089	.2339

أنظمة التأمينات الاجتماعية

نستعرض في ما تبقي من هذا الجزء بإيجاز دور مؤسسات التأمينات الاجتماعية في تقديم الخدمات لكبار السن. والمعروف أن معظم البلدان العربية تأخذ بنظام التأمينات الاجتماعية، وبمقتضاها يتم قانونا إستقطاع نسبة مئوية من مرتبات العاملين شهريا تسمى إشتراكات، وتقوم الحكومة عادة بدفع نسبة مناظرة **Matching Contributions**، تودع جميعها في صندوق للتقاعد يتم استثمار موارده بطريقة محافظة، من أجل التأكد من ملاءته المالية ديناميكيا وعبر سنوات طويلة تنسحب عادة على فترة جيلين أو أكثر .

وقد بدأ التأمين الاجتماعي في البلدان العربية في القطاع العام المنظم، الا أنه ما لبث أن انسحب في السنوات الأخيرة على القطاع الخاص لفئات العمالة بأجر، وللعاملين لحسابهم في المهن الحرة وغيرها. وتهدف التأمينات الاجتماعية الى حماية المؤمن عليهم وأسرهم، مما قد يتعرضون له نتيجة لفقد الدخل، دون أن يكون للدولة أي هدف في تحقيق الربح. وتشتمل مزايا التأمينات الاجتماعية على التعويضات، في حالة التعرض لحوادث في العمل أو أمراض مهنية أو تعويضات البطالة. كما تتمثل أيضا في المعاشات التقاعدية التي تصرف للمستحقين، ممن وصلوا إلى سن التقاعد وأمضوا عددا معينا من سنوات الخدمة. وقد يستبدل معاش الشيخوخة (التقاعد) بمبلغ مقطوع يدفع دفعة واحدة **Lump Sum**، إذا قلت مدة الاشتراك في التأمين عن المدة المحددة بالنظام.

ويحدد القانون عادة طريقة لتقدير المعاش التقاعدي، ففي الكويت يستحق معاش التقاعد شهريا بواقع 65% من آخر مرتب شهري عن مدة الاشتراك في التأمين، التي تبلغ خمس عشرة سنة، يزداد بواقع 2% عن كل سنة تزيد على ذلك بحد أقصى 95% من هذا المرتب. وفي مصر، يحسب معاش الشيخوخة عن الأجر بواقع (45/1) من متوسط الأجر عن كل سنة

من سنوات الاشتراك في التأمين، ويبلغ الحد الأقصى عن الأجر الأساسي 80% من متوسط هذا الأجر (57).

وفي المملكة العربية السعودية، يحسب المعاش التقاعدي في القطاع الحكومي على أساس (40/1) من متوسط الأجر الشهري عن كل سنة من سنوات الاشتراك في التأمين، بحيث يتم احلال خمسين بالمائة من الراتب حينما يخدم المؤمن عليه 20 سنة، ويستحق كامل مرتبه اذا أمضى 40 سنة في خدمة القطاع العام، مع وجود شرط للاحالة على التقاعد عند بلوغ سن 60 سنة (58). وفي تونس، فإن معدل الاحلال Replacement Rate هو 90% من الأجر في القطاع العام اذ أمضى المؤمن عليه 40 عاما في الخدمة و 80% في القطاع الخاص بعد سنوات خدمة قدرها 30 عاما 12 (59).

عدالة توزيع معاشات التقاعد

يفصح إستقراء توزيع مبالغ التأمينات الاجتماعية، بمعنى معاشات التقاعد، عن تحقق قدر ملحوظ من العلاقة الموجبة في ما بين حجم المعاش التقاعدي وبين فئات الدخل. ويبدو هذا جليا في بيانات اليمن، التي تظهر أن العشير الأغنى من السكان يحصل على معاش تقاعدي يزيد بنحو أربعة عشر ضعفا عن المعاش التقاعدي الذي يتحقق للأسر التي تنتمي إلى عشير الدخل الأفقر (أفقر عشرة بالمائة من الأسر). ونعتقد أن هذا النمط يرد إلى عدة أسباب:

جدول (19)

معاشات التقاعد حسب فئات الدخل، اليمن 1999

المتغير	مبلغ التقاعد/ بالريال اليمني	نسبة المعاش الى الدخل*
عشير الدخل الأفقر	420	.0075
عشير الدخل الثاني	750	.0117
عشير الدخل الثالث	2558	.0404
عشير الدخل الرابع	2313	.0279
عشير الدخل الخامس	2674	.0259
عشير الدخل السادس	2242	.0174
عشير الدخل السابع	2454	.0151
عشير الدخل الثامن	2474	.0116
عشير الدخل التاسع	2529	.0076
عشير الدخل الأغني	5995	.0074

* المقصود هو نسبة المعاش التقاعدي الى الدخل من كافة مصادره في حالة كل عشير.

أولها، هو أن الأسر الموسرة يتحقق لأفرادها قدر أكبر من التعليم سيما الجامعي منه، على النحو الذي يزيد عوائده عليها قياسا على الأسر الفقيرة. ثانيا، أن الأسر الأكثر ثراء أكثر

(57) محمد حسن فائق 1996، التأمينات الاجتماعية: المبادئ النظرية والجوانب الرياضية- كلية التجارة- جامعة القاهرة.

(58) محمد فاروق الباشا 1996. التأمينات الاجتماعية ونظامها في المملكة العربية السعودية، معهد الادارة العامة- الرياض.

(59) Vittas D. 1993, Option for the Pension Reform in Tunisia. World Bank Working Paper, No. 1154.

ميلا لانتظام أفرادها في وظائف قيادية وإدارية، سيما في القطاع المنظم، في حين أن أفراد الأسر الفقيرة يمتنون مهنا دنيا، وغالبا في القطاع غير المنظم، الذي لا يخضع عادة للتأمين التقاعدي **Non- Pensioned**، ومن ثم فإن أفراد هذه الأسر لا يحصلون على مصدر الدخل هذا. ثالثا، أن أفراد الأسر الغنية أكثر قدرة على الاشتراك في سني شبابهم في برامج التأمين التجارية، سواء كانت محلية أو اقليمية أو دولية، على النحو الذي يجعلهم يحصلون على موارد مالية لقاء اشتراكها هذا عند تقاعدهم، وبطبيعة الحال يمتنع على الأسر المعسرة هذا المصدر من مصادر الإيراد بحكم تكلفته، وبحكم عدم كفاءة إنسياب المعلومات **Incomplete Information**، ناهيك عن أن أسواق الائتمان والاقتراض الشخصي توصل أبوابها في وجه الفقراء في الغالب الأعم من الحالات. رابعا، أن قوانين أنظمة التقاعد في الاقتصاد العربي تربط ربطا متينا في ما بين مستويات الأجور وبين المعاش التقاعدي. بمعنى أن معدل الاحلال في ما بين المعاش التقاعدي وبين الأجور يكاد أن يكون خطيا **Linear**، يتم بموجب إحلال كل درهم تقاعدي في سنوات التقاعد محل كل درهم أجري إكتسب في سنوات العمل المنتج. وإكتواريا إصطلح على تسمية هذا المعدل بمعدل الاحلال **Replacement Rate**، وهو عبارة عن (المعاش التقاعدي/أجر العامل). وغالبا ما يكون المعاش التقاعدي عند استكمال سنوات الخدمة المقررة نظاما مساويا تماما (أو قريبا) من مستوى الأجر الذي حصل عليه العامل خلال السنة الأخيرة من عمله. ومن ثم فإن توزيع المعاش التقاعدي على المستحقين، يتماثل بشكل كبير مع توزيع الأجور لفئات العاملين بأجر في سوق العمل العربي. وبعبارة أخرى، فإن السياسات المالية العربية الخاصة بمعاشات التقاعد لا تسعى إلى تحسين توزيع الدخل التقاعدي **Pension Income** بشكل فعال، قياسا على توزيع الدخل الأجرى **Waged Income**. وأخيرا، فإن أنظمة التقاعد العربية غالبا ما لا تضع سقفا أعلى للأجر الخاضع للتأمين **Maximum Insurable Wage**، ومن ثم فإن تفاوت مستويات الأجور ينعكس على تفاوت المعاش التقاعدي.

إضافة إلى ذلك، فقد رأى الكثيرون أن أنظمة التأمينات الاجتماعية العربية تشجع على التقاعد المبكر⁽⁶⁰⁾. وقد أكدت هذه الظاهرة سيما في حالة الاناث في الكويت إعتبارا من عام 1986، وقد يرجع ذلك إلى الميزة الخاصة التي منحها نظام التأمين الاجتماعي للنساء، إذ أصبح من حق المرأة التي لديها أولاد التقاعد متى استكملت مدة خدمة فعلية قدرها 15 سنة، وبدون أي تخفيض في معاش التقاعد، ووبعض النظر عن عمرها حينئذ، حتى لو كانت ما تزال في الثلاثينات من العمر⁽⁶¹⁾.

ولا ريب في أن لظاهرة التقاعد المبكر مردود غير حميد على ملاءة صناديق معاشات التقاعد. ويعود ذلك لأن من شأن التقاعد المبكر زيادة درجة الإعالة في داخل نظام معاشات التقاعد (أي زيادة نسبة المتقاعدين إلى المشتغلين). وإذا تذكرنا بأن الاقتصادات العربية تمر بمرحلة "أنيميا الانتاجية" وانخفاض مستويات الأجور تبعا لذلك، فإن من شأن هذه الظاهرة الضغط على برنامج منظومة التكافل الاجتماعي، سيما بشكل ديناميكي، يزداد معه توقع الحياة **Life-expectancy** ومعدلات مشاركة المرأة في سوق العمالة، وتزداد معه أيضاً نسبة المتقاعدين عند سنوات مبكرة في الحياة العملية للإنسان العربي.

⁽⁶⁰⁾ Ismail Sirageldin & Eqbal Al-Rahmani, 2000. "Elderly Support in Oil Economies:How Sustainable in The 21st Century with Illustrationsfrom Kuwait". *Arab Economic Journal*, Vol (9) No. 20:47-81.

⁽⁶¹⁾ عبد الوهاب محمد الظفيري. السياسة الاجتماعية ورعاية المسنين في دولة الكويت. كلية العلوم الاجتماعية، دولة الكويت.

الخلاصة والاستنتاجات

مر الاقتصاد العربي إبان العقود الثلاثة الماضية بفترات مد وجزر. ففي عقد السبعينات مكنت الوفرة المادية التي تحققت من إرتفاع معدل النمو وتنشيط دور البرامج الاجتماعية والتحويلات النقدية والعينية في ما بين الدول العربية وفي داخلها. إلا أن عقدي "الثمانينات" والتسعينات" العجاف تميزا بتراجع معدلات النمو، وثبات متوسط الدخل الفردي العربي بالأسعار الجارية وانخفاضه تبعاً لذلك بالأسعار الحقيقية. وفي غضون ذلك، فإن توزيع الدخل في داخل البلدان العربية وغيرها شهد تحسناً ملحوظاً، في حين راوحت معدلات الفقر حول نسبة عشرين بالمائة.

ويبدو من التحاليل القياسية التي أجرتها الدراسة أن الاقتصاد العربي لا يحقق فرضية كزنت Kuznet، في لزومية أن يسوء توزيع الدخل مع ارتفاع مستوى المعيشة. فزيادة الدخل تقترن باتجاه نحو تحسن درجة عدالته. أما علاقة النمو بعدالة التوزيع، فلا زالت تحتاج إلى توفر قدر أكبر من البيانات للفصل في شأنها. مع ملاحظة أن نتائج الدراسة تظهر أن النمو ربما يكون له تأثير ملطف على درجة عدالة التوزيع في الاقتصاد العربي كوحدة واحدة، والتي ترجع في تقديرنا إلى الأثر الطيب لمعونات الانماء العربية من خلال صناديق الانماء العربية.

كما أظهرت تطبيق نموذج الاحتمال الثنائي، أن البطالة والفقر مرتبطان قياسياً وواقعاً في الاقتصاد العربي. كما أن واقع سوق العمالة العربية محدد أساسي لكل من البطالة والفقر والتوزيع. ففئات الدخل الدنيا هي أكثر عرضة لأن "يحجم" أفرادها عن التشغيل المنتج وان يقعوا في براثن الفقر. كما يؤثر إنخفاض مستويات الأجور التي باتت تتعاضاها العمالة العربية على احتمالات وقوعها في إفسار الفقر، وهي أيضاً محدد أساسي لموقع الفرد وأسرته على سلم توزيع الدخل بالاجمال.

كما انبرم عن التحاليل الاحصائية المختلفة مجموعة من النتائج ذات الموثوقية Robust التحليلية. ومن هذه النتائج ما يتعلق بخصائص "مجتمع الفقر" في الاقتصاد العربي. وأهم هذه الخصائص، أن الفقر يصيب أكثر ما يصيب ذوي التعليم المنخفض وغير المؤهلين تأهيلاً مهنيًا، وهو ينتشر بشكل خاص بين صفوف الشباب. وفي البلدان العربية ذات الثقل الريفي، فإن سكان الأرياف أكثر تعرضاً للفقر من سكان المدن، كما أن النساء العاملات في الفلاحة يتضررن تبعاً لذلك، ويتقل الفقر أيضاً كاهل الأسر كبيرة الحجم لتزايد إحتياجاتها المادية تبعاً لكبر حجمها.

ويلعب سوق العمل دوراً بارزاً في تحديد وضعية الفقر عن طريق متغيرين أساسيين. الأول، هو مستويات أو معدل الأجر، والثاني، هو احتمال التعطل واستمراريته. فانخفاض الأجر والبطالة السافرة واستمرارية عدم التشغيل، كلها عوامل دافعة نحو الفقر. ومن ثم فإن السياسات الفاعلة إنما تستوجب تعليم شبيهة العرب وتأهيلها لعالم تقني معلوماتي شديد الانفتاح والتنافسيه. كما يستلزم الأمر توفير فرص التشغيل المنتج سيما في القطاع الخاص وفوق هذا وذلك تحرير الاقتصاد العربي من إفسار الانحسار والتخلف، والارتقاء به في معارج النمو الهادف. ولا يساورنا أدنى شك في أن الحلول الناجعة لهذه الاشكالات لا بد من استنادها إلى قدر متزايد من التنسيق والتعاون الاقتصادي العربي والاقليمي، كيما يتمركز الاقتصاد العربي وبالسريعة الممكنة في زمن التكتلات الاقتصادية والأحجام الكبيرة.

كما أظهرت التحاليل القياسية لهذه الدراسة التي استخدمت بيانات رسمية خام Raw data عن الفقر والتحويلات المالية والعينية أن برامج التحويل المالية أكثر كفاءة من برامج التحويل العينية بشكل عام. ولعل أهم ما يرد على برامج التحويل العينية كالدعم الغذائي والاعانات للمحروقات والكهرباء والماء أنها كانت برامج ذات صبغة عامة General Subsidy Programs، أتاحت للغني إمكانية الإفادة منها أكثر من الفقير. كما أن هذه البرامج الرسمية أثقلت كاهل الميزانية، سيما في حالة دعم السلع المستوردة مثل القمح الذي يشكل عبئاً متزايداً على الموازنة وعلى موازين التجارة الخارجية، ناهيك عن أنه يفتح الباب واسعاً أمام إمكانية تبديد المال العام. أما الحالات التي نجحت فيها برامج الاعانات العينية، فتميزت بان الدعم فيها انصب على سلع رديئة Inferior Goods لا يقبل عليها الأغنياء، كما في حالة دعم "العيش البلدي" في مصر.

ولربما يعود السبب في ارتفاع كفاءة شبكات التكافل الخاصة، إلى أن برامج الزكاة والتحويلات الفردية الخاصة في داخل الدولة، هو معرفة شبكات التحويل الخاصة بأهدافها وقدرتها على حصرها، لأنها تعمل على مستوى محلي غير رسمي، وعن طريق المعرفة الشخصية بالحالات المحتاجة الى المساعدة. ومن جهة أخرى فإن برامج التحويل المالي الحكومية قد تكون أقل كفاءة، ليس بحكم قلة الخبرة المعلوماتية Information فحسب، بل لما قد يعتريها من إشكالات البيروقراطية ولكثرة عرضتها "للتنفيع" والفساد. كما أن النتائج الاحصائية، أظهرت أن الموارد المالية للزكاة وصور البر الأخرى، إذا ما أحسن جمعها وتوزيعها، فإنها تكفي لحل مشكلة الفقر بل ولتوفير فرص التشغيل للعاطلين العرب. وفي تقدير الكاتب، فإن كفاءة الشبكات الأهلية غير الرسمية وغازرة مواردها المحتملة، يستدعي عملاً جاداً من أجل تفعيلها، لنقوم بدور أكبر في خدمة محاربة الفقر والبطالة في الاقتصاد العربي، سيما وأنها لا تنطوي على استحداث برامج جديدة، بل تفعيل مكونات "منظومة" القيم والمبادئ والأخلاقيات والسلوكيات التي حض عليها الاسلام، ليعلي من قيمة المشاركة في الشأن العام، وليدعم التكافلات الأفقية والرأسية في مختلف دوائر البناء الاجتماعي وتكويناته، بدءاً من الأسرة والعائلة الممتدة، ووصولاً إلى الكيان العام للأمة⁽⁶²⁾. ومما يميز منظومة التكافل الأهلية، أن تفعيلها لا يستدعي أدوات مالية جديدة أو أساليب ضريبية، بل هي ما اعتادت عليه الأجيال في المنطقة العربية وأمنت به قلوبها وصدقته بالاجمال فعالها.

بالرغم من أن الدراسة لم تأت على تحليل كفاءة شبكات التكافل من ناحية التكاليف واستثمار أموالها، إلا أن المشاهدة العامة تفصح عن حاجة ماسة إلى الارتقاء بهذه الكفاءة. فهي لا زالت تعتمد على الطرق القديمة في حصر وتسجيل واسترجاع المعلومات، وتفتقر لاستخدام وسائل التقنية الحديثة. كما أن بعض القرائن تشير الى ضالة العائد على استثماراتها في حالة استثمار تلك العوائد. وللتمثيل على ذلك، فإن إحدى الإدارات الخيرية في المملكة العربية السعودية وهي إدارة الأوقاف كانت قد عوضت عن أراض بحوالي ثلاثين مليون ريال سعودي منذ نحو أربعين سنة. وقد أودع هذا المبلغ منذ ذلك الوقت في مؤسسة النقد العربي السعودي. وإذا ما علمنا أن هذه الأموال "لا زالت مودعة لدى المؤسسة، فلنا أن نتصور مقدار الخسارة التي تعرضت لها الأوقاف بتجميد أموالها وعدم استثمارها منذ وقت الصراف"⁽⁶³⁾13.

وأخيراً، فلقد بات واضحاً أن التطورات الاقتصادية العالمية وتداعيات العولمة ومتطلبات الانضمام إلى منظومات إتفاقيات الشراكة مع أطراف أجنبية كالاتحاد الأوروبي EU

⁽⁶²⁾ ابراهيم البيومي غانم 2001. "تفعيل دور نظام الوقف في توثيق علاقة المجتمع بالدولة". المستقبل العربي، عدد 266.

⁽⁶³⁾ الشيخ عبد الرحمن فقيه "الأوقاف في المملكة العربية السعودية مشكلات وحلول"، مجلة الأموال، السنة الرابعة، ابريل 2000.

ومنظمة التجارة العالمية إنما تقرض قيودا على شفافية وحجم الانفاق الحكومي، سيما ذلك المتعلق بالدعم السلعي . كما تمخضت تجارب البلدان الأخرى بشكل عام، عن أن الفقر لا يذهب إلى حال سبيله هكذا دون برامج تدفعه عن كواهل ضحاياه من فئات شعبية عريضة. بل إن تحرير المجتمع منه يستلزم انفاقا ، ليس فرديا تطوعيا فحسب ، بل في شكل برامج حكومية منظمة. ومن ثم فإن من الأهمية بمكان الارتقاء بكفاءة برامج الدعم الأهلي والحكومي والإقلال من تكلفتها قدر الامكان، حتى لا تتقل كاهل الموازنة العامة من ناحية، وحتى تقوم بتحقيق الأهداف التوزيعية المرجوة منها بكفاءة عالية، فتوصل الدعم التكافلي إلى مستحقيه تحديدا وحصرا وبتكاليف إدارية منخفضة ومخصصات في الموازنة العامة لا تثير "فزع" المنظمات الدولية، التي باتت تصر على شفافية وخفض الانفاق الحكومي، وأصبحت تراقب عن كثب كل شاردة وواردة في حسابات موازنات الدول. ولا شك أن التكافل الاجتماعي ذاتي المنشأ والثقافة، الرسمي منه وغير الرسمي، إذا ما حقق أهدافه التوزيعية والمعيشية، فإنه يدور عن الاقتصاد العربي "الزومية" تدخل المنظمات الأجنبية في الشؤون العربية تحت ستار "رعاية الفقراء والمحتاجين" العرب. إذ تذهب بعض التقديرات، إلى أنه في مطلع التسعينات وبعد اشتداد أوزار الحرب الأهلية في كل من السودان والصومال وحرب الخليج والحرب اللبنانية، كان يعمل في الاقتصاد العربي في مجال الغذاء وحده 31 منظمة أجنبية، كذلك فقد كانت تعمل 21 منظمة أجنبية في قطاع المياه بينما كانت تعمل نحو عشر منظمات في صحة البيئة. ورغم أن هذه المنظمات الطوعية الأجنبية تؤدي خدمات إنسانية جلية، إلا أن الكثير منها له أهداف غير الأهداف المعلنة وبدأت تتدخل في شؤون السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة العربية، بل واستمالة الفقراء وفئات عربية أخرى عن دينها وأرثها⁽⁶⁴⁾. والمحك في هذا الأمر ليس الجهات العليا في الاقتصادات العربية فحسب، بل أن كل فرد في التدرج الهرمي للمؤسسات الحكومية والخاصة ذات الصلة بهذا الشأن معني بهذا الأمر وتتاط به مسؤولياته فكلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته". فمناط الأمر إذن، هو تعاون مؤسسات المجتمع وأفراده، بما يخدم أغراض مكافحة الفقر والتراحم مع ومساندة الفقراء والضعفاء، وأداء الأمانات إلى أهلها في ظل قيود موازنة شديدة الضغط والانضباطية، بما يكفل رفع الفاقة وكشف الضر وتحقق النمو الاقتصادي العادل بمشيئة الله.

⁽⁶⁴⁾ إبراهيم، عبد العظيم سليمان 1998 . مرجع سابق.

المراجع العربية

- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (وآخرون)، (2001) التقرير الاقتصادي العربي الموحد.
- ابراهيم ، عبدالعظيم سليمان، " النازحون في الوطن العربي: حالة السودان" ، (1997-1983) بحوث اقتصادية عربية 14/1998.
- البنك السعودي الأمريكي، " الاقتصاد السعودي عام 2002 " ، فبراير (2002).
- الباشا ، محمد فاروق، التأمينات الاجتماعية ونظامها في المملكة العربية السعودية، (1996) معهد الادارة العامة – الرياض.
- الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط والتنمية ، (2000) نظام معلومات ومراقبة الفقر، المسح الوطني لظاهرة الفقر ، (1999) اليمن.
- الجابري، محمد عابد، " الروافد الفكرية العربية والاسلامية لمفهوم التنمية البشرية" ، (1995) في كتاب التنمية البشرية في الوطن العربي 1990-1992 ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان.
- الرماني ، زيد بن محمد، كيف عالج الاسلام البطالة ، (2000) دار الصميعي للنشر والتوزيع 1421- هجري، الرياض.
- السيد، هدى ، " آثار برنامج التثبيت والتكيف الهيكلي على مستوى المعيشة في مصر" ، (1997) مجلة بحوث اقتصادية عربية ، 9/1997.
- الشيخ عبد الرحمن فقيه، " الأوقاف في المملكة العربية السعودية مشكلات وحلول" ، (2000) ، مجلة الأموال، السنة الرابعة، ص 11.
- العايب ، منجي، " التجربة التونسية في مكافحة الفقر" ، (2000) في كتاب البطالة والفقر، مؤسسة عبد الحميد شومان .
- العيسوي ، ابراهيم، " الفقر والفقراء في مصر ، الوقائع والتشخيص والعلاج " ، (1998) بحوث اقتصادية عربية ، العدد 13: ص 5-25.
- الظفيري ، عبد الوهاب محمد، " السياسة الاجتماعية ورعاية المسنين في دولة الكويت" مجلة العلوم الاجتماعية – دولة الكويت.
- الفراس ، عبد الرزاق، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي ، (2001) مركز دراسات الوحدة العربي ، بيروت – لبنان.

القرضاوي يوسف، مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام، (1995) مكتبة وهبة، الطبعة السادسة 1415 هجري ، القاهرة.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، (1997) الفقر في غرب آسيا: منظور اجتماعي، بيروت - لبنان.

أل سعود، عبد الرحمن بن سعد، مشكلة الفقر وسبل علاجها في ضوء الإسلام، (1990) دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض.

أل سعود ، منيرة بنت عبد الرحمن- الدامغ ، سامي عبد العزيز، "مدى وفاء مخصصات الضمان الاجتماعي في مدينة الرياض: دراسة استطلاعية"، (1998) مجلة العلوم الاجتماعية، مجلة 26 عدد 3 : ص 117-137.

المجرن ، عباس علي، "عوائد وتكاليف الانتقال من نظام الاعانة الاجتماعية الى سوق العمل في الكويت"، يوليو/ سبتمبر (2002) مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد 98.

المنجد في اللغة والاعلام ، (1986) دار الشروق - بيروت .

المصري ، رفيف يونس ، بحوث في الاقتصاد الإسلامي ، (2001) دار المكتبي ، دمشق - سورية.

براهيمي ، عبد الحميد، العدالة الاجتماعية والتنمية في الاقتصاد الإسلامي، (1997) مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت - لبنان.

بلقاسم ، العباس- دحال ، رياض- "البطالة وبرامج التصحيح الهيكلي في بعض الأقطار العربية" ، (1998) في كتاب وديع، عدنان (محرر)، تنظيم ونمذجة أسواق العمل وديناميكية اليد العاملة في البلدان العربية ، دار طلاس للدراسات والنشر، الجزء الثاني - سورية.

تقرير الشال الكويتي الأسبوعي الذي نقلته جريدة الشرق الأوسط ، عدد 16، مارس 2002.

جريدة الحياة، "مسيرة للعاطلين عن العمل في البحرين تطالب بنظام تأمين ضد البطالة" ، 11 مارس (2002).

حاجي القيسي، عيسى، "الريع الاقتصادي للعمالة الحكومية في الاقتصاد الكويتي"، (2001) مجلة العلوم الاجتماعية، مجلة 29 عدد 4.

حجازي ، المرسي السيد، "التكاليف الاجتماعية للفساد"، (2001) المستقبل العربي، عدد 266.

زكري ، أحمد. "الفقر في المغرب" في البطالة والفقر: واقع وتحديات (الأردن ، المغرب ، مصر، تونس ، ولبنان، (2000) مؤسسة عبد الحميد شومان .

شخاتره، حسن . قراءة في واقع البطالة في الأردن، 2000. البطالة والفقر: واقع وتحديات (الأردن، المغرب، مصر، تونس، لبنان)، مؤسسة عبدالحميد شومان.

شعبان ، رضوان علي- البطمه ، سامية- أبعاد الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة، (1995) (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (مارس).

صندوق النقد العربي ، الحسابات القومية للدول العربية ، (1979-1989 ، 1989-1999) أبو ظبي ، الامارات العربية المتحدة.

غانم ، ابراهيم البيومي، "تحو تفعيل دور نظام الوقف في توثيق علاقة المجتمع بالدولة" المستقبل العربي ، عدد 266.

فائق ، محمد حسن، التأمينات الاجتماعية: المبادئ النظرية والجوانب الرياضية، (1996) كلية التجارة – جامعة القاهرة.

عثمان ، أحمد عثمان، "أبعاد السياسة الاقتصادية وأثارها على الفقر وتوزيع الدخل في مصر" (2000) كتاب البطالة والفقر: واقع وتحديات ، مؤسسة عبد الحميد شومان.

مجلة الزمن، "نظام الكفيل والبديل" العدد 167، يناير (2002).

مجلة الاقتصاد الإسلامي، "12.5 مليون عاطل عربي والعمالة الأجنبية تغزو مجتمعاتنا"، (2001) العدد 242.

يحيى ، حسين- الربيعي ، عبد الله- بدر ، ماجد- "قياس الفقر وتوزيع الدخل في الأردن"، (2001) بحوث اقتصادية عربية ، العدد 24.

المراجع الأجنبية

Abbawi, L. 2001, Arab NGO Network for Development. Iraq Progress Report, www.Globalsolidarity.org.

Adams, R. Jr. 2000, "Self-Targeted Subsidies: The Distributional Impact of The Egyptian Food System". World Bank, Washington DC.

Ahmad E. 1998 " Jordan: Restructuring Public Expenditures and Protecting the Poor " in Chu K. and S. Gupta 1998 " Social Safety Nets Issues and Recent Experiences ", IMF, Washington DC.

Alesina, A. & Rodrick, D. 1994, "Distributive Policies & Economic Growth". *Quarterly Journal of Economics*, Vol 109 (2).

Ali, A. Ali & Elbadewi, I. 1999, “ Inequality & The Dynamics of Poverty & Growth”. Center for International Development, Harvard University.

Al-Qudsi, S. 1995, “Water Resources: Use, Constraints & Potential for Cooperation in the Middle East” in Spiegel, S. and D. Pervin (eds.), *Practical Peacemaking in the Middle East*. Garland Publishing, New York – London.

Al-Qudsi, S. “The Dynamics of Poverty & Inequality in Yemen”. Unpublished Memo, 1998.

Al-Qudsi, S. 2000, “Profile of Refugee & Non-Refugee Palestinians from the West Bank & Gaza”. *International Migration*, Vol 38, No. 4: 79-109.

Al-Qudsi, S. & Abu-Dahesh, A. 2000, “Does The Labor Market Partly Explain The Output Decline in Saudi Arabia”. Saudi Economic Association 13th Annual Meeting, October- Riyadh.

Arulampalam, W. Gregg, P. & Gregory, M. 2001, “Unemployment Scarring”. *The Economic Journal*. Vol 111, No. 475, F577-84.

Astrup, C. & Dessus, S. 2001, “Targeting the Poor Beyond Gaza or the West Bank: The Geograpy of Poverty in The Palestinian Territories”. World Bank, June.

Belkasem, L. 2001, Poverty Dynamics in Algeria. *Journal of Development and Economic Policies*, Vol 4, No. 1.

Bigman, D. & Folack, H. 2000, “ Geographical Targeting for Poverty Alleviation”. The World Bank, Washington DC.

Boulard, B. 2001, “GCC Outward Investment Flows, Inward Investment Needs”. Presented at The Middle East in London, London 2001.

Brigsten, A. & Levin, J. 2001, “ Growth, Income Distribution & Poverty: A Review”, WIDER Development Conference on Growth & Poverty. Helsinki, May 25-26.

Chami, Saade, 1999, “External Shocks, Policy Responses, and Domestic Adjustment” in *Oman Beyond The Oil Horizon Policies*

Toward Sustainable Growth, Mansur, A. & Treichel, V. IMF Occasional Paper 185.

Economic & Social Commission for Western Asia (ESCWA) 2000, Survey Part (2), Unemployment in the ESCWA Region: Selected Case Studies, New York.

Eeghen, W. & Soman, K. 1998, Government Programs for Poverty Reduction & their Effectiveness in Shafik, Nemat (ed), Prospects for Middle Eastern & North African Economies: From Boom to Bust and Back ? London: Macmillan Press: New York: St. Martin's Press, 1998.

El-Laithy, H. (n.d.), The Gender Dimensions of Poverty in Egypt, Cairo University.

Green William, H. 2000, Econometric Analysis, Prentice Hall, Fourth Ed. New Jersey.

Kossaifi, G.(1998) , Poverty in The Arab World: Toward a Critical Approach, Marrakech, Morocco, Sept 1998.

Mansur, A . 1996, Social Aspects of The Adjustment Program: Strengthening The Social Safety Net in Maciejewski, E. & Mansur, A. Jordan: Strategy for Adjustment & Growth , IMF Occasional Paper (136).

Morrison, C. 1991, Adjustment & Equity in Morocco, OECD – Paris.

Radwan, Samir 1997, “ Toward Full Employment: Egypt Into The 21st Century”, The Egyptian Center For Economic Studies, ECES Distinguished Lecture Series 10.

Radwan, Samir 1997. “ Toward Full Employment: Egypt Into The 21st Century”. The Egyptian Center For Economic Studies, ECES Distinguished Lecture Series 10.

Ravallion, M. 1995, “Growth & Poverty: Evidence from Developing Countries in the 1980”, *Economic Letters* 48:411-17.

Sirageldin, S. & Al-Rahmani, E. 2000, "Elderly Support in Oil Economies : How Sustainable in The 21st Century with Illustrations from Kuwait". *Arab Economic Journal*, Vol 9, No. 20: 47-81.

Salvatore-Campo, G. de Tommaso and A. Mukherjee (n.d.). "An International Statistical Survey of Government Employment and Wages". World Bank.

Vittas, D. 1993, "Option for the Pension Reform in Tunisia". World Bank Working Paper, No. 1154.

World Bank 1996, "Yemen: Public Expenditure Review". World Bank, Washington DC.

World Bank 2000, World Development Report 2000/2001: Attacking Poverty, Washington DC.

World Bank 2001 Social Indicators, World Bank, Washington DC.